

الفصل الساتين عشرين

نماذج أخرى لقياس الدخل

obeikan.com

يمثل طرف النقيض الثاني أو نموذج (Z) في الشكل الظاهر في الفصل السابق أو ما يعرف بنموذج إعادة التقييم (Appraisal Approach) والتي تعتبر فيها (Δ) مُنتجاً، أي أن هناك عوامل متعددة داخلية أو خارجية محيطة بالوحدة المحاسبية تحدث تغيرات في صافي الأصول سواء عينياً (Physical) أو قيمة (Value)، وأن الإفصاح عن التغير (Δ) هو الوسيلة التي من خلالها تحديد أثر مثل تلك العوامل، فالفرق بين هذا النموذج والنموذج الكلاسيكي على خط طرفي النقيض (Spectrum) أن التغير (Δ) في النموذج (A) منتجاً للتغير في صافي الأصول للفترة اللاحقة، بينما التغير (Δ) في النموذج (Z) فهو أداة لتفسير أسباب التغير وليس محدثاً أو منتجاً له، وكما هو معلوم فإن هذا النموذج يأخذ عدة أوجه أو نماذج (B...Y...) على طرفي النقيض (A...Z) وتعتمد على النظرة لأسلوب إعادة التقييم سواء أكان نظرة مالية (Financial) أم اقتصادية (Economic) أم عينية (Physical) أم غيرها من الأوجه. ويعج الأدب المحاسبي وكذلك المهنة بمئات، بل آلاف النماذج لقياس التغير في صافي الأصول باستخدام إعادة التقييم⁽¹⁷⁾. فعلى سبيل المثال:

• (Hh) وهو عبارة عن التغير المالي ومقياساً لتغير صافي الأصول بين فترة مالية ولاحقة باستخدام الكلفة التاريخية ودون الأخذ بالاعتبار التغير في قيمة الوحدة النقدية.

$$\Delta = Hh = \text{ص ت} - \text{ص ت} + 1$$

• (Hc) هو عبارة عن التغير المالي مقاساً بالتغير في صافي الأصول بين فترة مالية ولاحقة باستخدام وحدة قياس نقدية متغيرة، أي أخذ أثر التضخم والانكماش عند تقييم ص ت و ص ت + 1 .

• Ch هو عبارة التغير في القيم لصافي الأصول بين فترة وأخرى، أخذاً في الاعتبار إحدى القيم الحديثة لتلك الأصول.

• Cc هو عبارة عن التغير في القيم لصافي الأصول بين فترة وأخرى أخذاً في الاعتبار التغير في المستوى العام للأسعار ووحدة القياس النقدي.

كل هذه الوجوه تنتج نماذج متعددة على خط طريفي النقيض لقياس التغيرات، بل لزيادة الأمر تعقيداً لو أخذنا الفكر الاقتصادي للتغير في عين الاعتبار، وكذلك تعدد أساليب التقييم من قيم حالية إلى إحلال إلى خصم التدفقات النقدية وغيرها من القيم وكذلك عوامل صيانة رأس المال مالياً وعينياً ينتج لدينا عدداً لا حصر له من نماذج قياس التغيرات في صايف الأصول، نستعرض فيما يلي بعضاً منها.

أولاً: التغير في القيمة أساس لقياس التغيرات في صايف الأصول

ينادي دعاة المدرسة التفسيرية (Interpretational) إلى تبني أنموذج إعادة تقييم صايف الأصول نهاية كل فترة مالية وذلك لغرض قياس التغير فيها ومن ثم الدخل المحاسبي بعد استبعاد أي تغيرات رأسمالية؛ ويعتقدون أنه بهذا نصل إلى قيم حقيقية وواقعية للدخل قابلاً للتطبيق ومقارباً للواقع الاقتصادي، بدلاً من الاستمرار في قياس المتغيرات بطرق غير مباشرة عن طريق استخدام عناصر تماثلها (Surrogate) أو تناظرها، ولتقريب الموضوع يعتقد دعاة هذه المدرسة لقياس الدخل أن الفروق نتيجة إعادة التقييم مساو تقريباً لقياس التغير الحقيقي في وزن الإنسان، حيث يتم قياس وزن الشخص في فترة (T_1) وفترة (T_2) والفرق بينهما هو الزيادة الحقيقية والفعلية في الوزن، وذلك عكس القياس الكلاسيكي الذي يستخدم عناصر متناظرة، فنقول مثلاً: إن الشخص الطبيعي إذا أكل أنواعاً معينة، فإن وزنه سيكون X ، وقد تكون النتيجة حقيقة أو تكون غير ذلك، حيث إن استخدام إجراءات للاعتراف بالإيرادات وتغطيتها بمصروفاتها، حيث يبرز هنا شقان للضعف: أولهما عدم تماثل وحدة القياس والآخر اعتماد نتائجه على الإجراءات التي يمكن أن تتغير طبقاً لواقعي تلك السياسات؛ ويقولون: إن الفرق بين المدرستين واضح حيث إن الأولى تمثل الواقع، بينما الثانية تمثل نظيره.

ومهما كان الخلاف بين فلسفة المدرستين، فإن قياس الدخل بناءً على التغير في صايف الأصول ليس أنموذجاً واحداً، بل عشرات النماذج تعكس قيماً متعددة، ولكل أنموذج مبرراته وقوته، وتعتمد دقة النموذج على قوة فرضياته وليس نتائجه. ويشير بلقاوي⁽¹⁸⁾ إلى أن هناك مئات الأساليب والطرق وكذلك النماذج الرياضية البسيطة والمركبة لتحديد القيم، ولكل طريقة مزاياها وعيوبها.

1. القيمة الداخلة

فالقيمة الحالية الداخلة تعني إجمالي المبالغ النقدية أو المنافع الأخرى المماثلة للنقد المفترض التضحية بها لاقتناء صا في أصول مماثلة لصا في أصول الوحدة المحاسبية في لحظة زمنية محددة أو صا في أصول جديدة.

وأول ما يرد إلى الذهن من قيم داخلة هو «الكلفة التاريخية»، وتعني القيمة التي يتم دفعها لاقتناء الأصل، فمن جانب يرى البعض أن تحديد ما تحمله كلمة «كلفة» اجتهادي، فالبعض يرى أن بعض المصاريف لا تدخل ضمن الكلفة، فعلى سبيل المثال من يرى أن تكاليف التخزين ليست جزءاً من الكلفة، ومن يرى أيضاً أن تكاليف التحويل ليست من مكونات الكلفة، كما أن هناك خلافاً حول توزيع التكاليف الصناعية غير المباشرة وتحميلها كجزء من كلفة الأصل وهكذا، ومن جانب آخر يرى البعض أن التشبث بالكلفة كأساس للقياس مرده «التحفظ» «والتردد» في اتخاذ القرار، حيث يرى دعاة الكلفة، أن من أهم أسس القياس المحاسبي هو موضوعيته، فإذا فقدت ولو جزءاً منها فقد القياس بأكمله وقلت فائدته، حيث لا توجد أي قيم أخرى تحل محله إلا من خلال استخدام الحكم الشخصي، فلو تم شراء سيارة بـ 100.000 ريال فهناك دليل موضوعي على قيمتها «الفاخرة» أما إذا أردنا أن نقيمها بعد لحظة الشراء، فإنها تبدأ بافتراضات متعددة ومن ثم استنتاج قيم وأرقام وقيم متعددة، تخضع جلّها للحكم الشخصي.

ومهما وُجّه للكلفة من انتقادات بكونها مضللة وغير واقعية ولا تعطي مطلقاً مؤشراً للقياس المحاسبي، وغير عادلة لحمايتها المستثمرين المرتقبين على الحاليين وغيرها من الانتقادات، تظل في نظر بعض الأكاديميين والمهنيين الصخرة التي منعت كثيراً من الانهيارات المالية والمبالغات في تقييم الأصول ومن ثم الدخل.

ومن الناحية النظرية البحتة، فإن طريقة الرسملة أو صا في القيمة الحالية هي أساس الطريقة المباشرة لتحديد القيمة الداخلة، وتمثل القيمة الفعلية للأصل أو مجموعة من الأصول الملموسة أو غير الملموسة في القيمة التي تلتقي فيها رغبة

المشتري والبائع من خلال اتفاق حرّ نزيه في سوق كفاء، ويعتمد عليها بشكل واضح في تحديد الكلفة (داخلة) والبيع (خارجة) لكون القيمتين يفترض نظرياً تساويهما لحظة الشراء في سوق مالي آخر.

تقوم طريقة الرسملة Capitalization أو صايف القيمة الحالية (Npv) على فكرة أن المشتري والبائع يصلان إلى قيمة الأصل أو مجموعة من الأصول وذلك من خلال التنبؤ بالتدفقات المستقبلية خلال فترة استخدام الأصل أو تلك المجموعة، ومن ثم تحديد قيمتها الحالية بخصمها بمعامل خصم ملائم، وذلك تطبيقاً للواقع الاقتصادي، حيث إن الأصول لا تُملك في الغالب لذاتها وإنما لاستجلاب منافع اقتصادية آنية أو مستقبلية، ويمكن منطقياً إحلال تلك المنافع بتدفقاتها النقدية المستقبلية، وبخصم تلك التدفقات عند نقطة معينة، يمكن تحديد قيمة تلك المنافع الحالية و صايف القيمة الحالية للأصل أو مجموعة من الأصول. ويلزم لاحتساب (Npv) صايف القيمة الحالية للأصل أو مجموعة من الأصول تحديد التدفقات النقدية لكل سنة من سنوات استخدام الأصل أو مجموعة من الأصول، وكذلك عدد السنوات المتبقية لحياة الأصل أو المجموعة، وكذلك مقابل خصم ملائم. فلو افترضنا:

$P_0 =$ القيمة الحالية للأصل أو مجموعة من الأصول عند نقطة (O)

$R_t =$ صايف التدفقات النقدية لفترة (T)

$I =$ سعر الخصم الملائم

$N =$ حياة الأصل أو مجموعة من الأصول

$P_1 =$ القيمة الحالية للأصل أو مجموعة من الأصول عند نقطة (1)

فيمكن احتساب القيمة الحالية (NPV) لنقطة P_0, P_1 باستخدام المعادلة الآتية:

$$P_0 = \sum_{t=1}^n \left(\frac{R_t}{(1+i)^t} \right)$$

$$P_1 = \sum_{t=2}^n \left(\frac{R_t}{(1+i)^{t+1}} \right) \dots \text{etc}$$

فلو افترضنا أن التدفقات النقدية لخمس سنوات متتالية تبلغ (100، 200، 300، 400، 500 ريال على التوالي) فإن قيمها الحالية باستخدام معدل خصم 10% كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{السنة الأولى: } & 0,91 \times 100 = 91 \text{ ريالاً} \\ \text{السنة الثانية: } & 0,8246 \times 200 = 165 \text{ ريالاً} \\ \text{السنة الثالثة: } & 0,7513 \times 300 = 225 \text{ ريالاً} \\ \text{السنة الرابعة: } & 0,6830 \times 400 = 273 \text{ ريالاً} \\ \text{السنة الخامسة: } & 0,6209 \times 500 = 310 \text{ ريالاً} \\ \text{صافي القيمة المالية: } & 1064 = \text{ريالاً} \end{aligned}$$

ويشيع استخدام طريقة الرسملة لقياس صافي بعض الأصول، ومن ثم تحديد تغيراتها وعلى الأخص تلك الأصول والخصوم، كالمدينين والدائنين، بحيث أوضحت هي الوسيلة العملية المطبقة في جلّ معايير المحاسبة لتقييم بعض الأصول غير الملموسة كالشهرة، كما أن اتفاقية بازل (2) تلزم البنوك والمؤسسات المالية باستخدام تلك الطريقة لقياس بعض المشتقات المالية، وكذلك تقييم القروض والمحافظ سنوياً. وقد شاع استخدام هذه الطريقة في الأسواق المالية، بحيث أصبحت هي النموذج المتفق عليه لتحديد قيم الطرح الأولي للأسهم وكذلك إعادة تقييمه كل مدة مالية؛ ودوماً نسمع عن أن دخل الشركة فاق توقعات المحللين سلباً أو إيجاباً؛ ومصدر تلك التوقعات في الأغلب يعتمد على نماذج رياضية أساسها (Npv).

ولعل استخدام الحكم الشخصي في تقدير التنبؤات المستقبلية وتحديد سعر الخصم وكذلك القيمة الأخيرة للأصل أو الأصول (Salvage Value) يضعف

فرضيات هذه الطريقة، حيث يفقد القياس أحياناً منطقيته؛ فهي قيمة تعتمد على احتمالات مستقبلية، قد لا تتطابق مع الواقع لظروف عديدة أقلها التقلبات الاقتصادية، وتغيرات معامل الخصم سواء استخدم معامل تاريخي أو حالي أو متوسط أو متوسط معدل أو المعدل الداخلي للإقراض أو غيرها من المعدلات. بالإضافة إلى صعوبة تحديد ما يضيفه أصل بذاته للتدفقات النقدية، وقد يقتضي الأمر مجموعة من الأصول تجلب منافع ومن ثم تدفقات نقدية مستقبلية، ولعل أهم انتقاد يوجه لنموذج القيمة الحالية ما نراه اليوم من آثار للأزمة المالية العالمية (2008)، حيث يرى البعض أن أساليب التقييم المعتمدة على خصم التدفقات النقدية أدى دوراً أساسياً في تضليل متخذي القرار، وكذلك تقييم أصول الشركات. ومن القيم الداخلة الأخرى التي سبق أن تم مناقشتها في الفصل السابق القيمة المعيارية والقيمة الحالية للتكاليف المستقبلية وتكلفة الإحلال.

2. القيمة الخارجة

قياس الدخل أو صافي التغيير في صافي الأصول اعتماداً على القيم الحالية الخارجة، فتعني إجمالي المبالغ المحصلة من بيع صافي الأصول بافتراض أن سعر البيع يتم في سوق مالي كفاء وبظروف عادية، وتعني أيضاً صافي القيم المحققة من بيع صافي الأصول، أي بعد خصم تكاليف التخلص من تلك الأصول. وتشمل قيم المخرجات صافي القيمة المحققة والقيم الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وقيمة التماثل النقدي وقيم التصفية وغيرها، ولقد تم شرح تلك القيم في الفصل السابق، ولا شك أن تطبيق القيم الحالية الخارجة يعطي صورة عادلة لعناصر قائمة المركز المالي وعاكسة للقوة المالية التي تتمتع بها الوحدة المحاسبية، كما أن قائمة الدخل تعكس البعد الواقعي والمقارب للدخل الاقتصادي، بالإضافة إلى أن هذا النموذج قد يلغي اعتماد قياس الدخل على السياسات المحاسبية من الاعتراف بالإيراد وتغطيته، ولذا فهو يعزل تدخل واضعي السياسات المحاسبية ومعاييرها، وكذلك الإدارة في قياس الدخل، حيث إن القيمة هي التي تحدد التغيير، وليس السياسات المحاسبية العاكسة للأحداث المالية؛ فعلى سبيل المثال عند شراء

أرض بـ 100.000 ريال أي أن صافي الأصول في فترة (ت) = 100.000 ريال وعند تقييمها في فترة ت+1 (150.000 ريال فرضاً) فإن صافي التغير هو 50.000 ريال وهذا واقع الحال الاقتصادي، أما باستخدام النموذج الكلاسيكي، فإنه لا يوجد تغير لكون معايير المحاسبة تلزم الاعتراف بالإيراد كأساس للتغير.

3. القيم المختلطة

ومن الطرق التي تم المناداة باستخدامها أكاديمياً ومهنياً طريقة «القيم المختلطة» حيث تم تلافي بعض عيوب القيم الداخلة والخارجة، ولقد تبني معهد أبحاث المحاسبة الكندي طريقة القيم المختلطة، وفصل إجراءات استخدامها لعناصر الأصول والخصوم، كل على حدة⁽¹⁹⁾ حيث اقترح أن يتم استخدام طريقة الرسملة لتقييم الأصول النقدية، وطريقة القيمة الحالية الخارجة لتقييم (سعر البيع) للأوراق المالية، وطريقة القيمة الحالية الداخلة لتقييم المخزون، وطريقة كلفة الأصول الداخلة لتقييم الأصول الثابتة، وطريقة القيمة الحالية الخارجة لتقييم الأصول غير الملموسة، وطريقة الرسملة لتقييم الخصوم.

ولا شك أن تطبيق مثل هذه الإجراءات ينتج قيمة لصافي الأصول في فترة ت+1 معتمدة على قيم مختلطة، فإذا ما طرح منها قيم صافي تلك الأصول في فترة (ت) ينتج عنه التغير في قيمها، ومن ثم الدخل الذي يشمل دخل الحيازة المتحقق وغير المتحقق. ولقد توجه الإطار الفكري للمحاسبة في أمريكا (Fasb) إلى تبني قيم متعددة تبعاً لطبيعة الأصول وتغير الظروف الاقتصادية، كما أن الإطار الفكري الدولي يذهب نحو هذا التوجه في كثير من معايير المحاسبة التي أصدرها، وتتبعه معايير المحاسبة المحلية بما فيها معايير المحاسبة السعودية. أما أكاديمياً فقد كان لـ: Sprouse & Moontiz⁽²⁰⁾ دور مهم في لفت الانتباه إلى هذه الطريقة؛ نظراً لصعوبة تطبيق طريقة تقييم موحدة لكافة أنواع الأصول والخصوم، ففي دراستهما لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي عام 1962م التي اعتمد عليها لاحقاً في صياغة أهداف المحاسبة في أمريكا، سواء أكانت Statement-4 أم Safc لاحقاً،

حيث قدّم اقتراح بأن يتم استخدام طريقة كلفة الإحلال لجميع أنواع الأصول التي يتوقع إحلالها مستقبلاً، وأن يتم استخدام طريقة صافي القيمة الحالية لجميع الأصول التي لا ينوي إحلالها ويُعتزم بيعها، بالإضافة إلى استخدام طريقة الرسملة لتقييم كل من الأصول النقدية والخصوم. ولقد لاقى هذه الطريقة قبولاً عاماً لدى كثير من علماء المحاسبة Bell، Chamber And Edwards وغيرهم.

4. قيم دخل الأعمال

لقد قدم Edward & Bell⁽²¹⁾ أنموذج قياس الدخل على أساس دخل الأعمال بدلاً من الدخل المحاسبي الكلاسيكي، وكما نعلم أن الدخل المحاسبي يقاس بالفروق بين الإيراد والمكاسب والمصروفات والخسائر حسب إجراءات الاعتراف بالإيراد والتغطية، ويختلف دخل الأعمال بكونه يعتمد على طريقة الإحلال عند تقييم صافي الأصول بين فترة مالية وأخرى، ولا يعترف إلا بدخل الحيازة للفترة محل القياس، ولذا فإن دخل الوحدة المحاسبية يماثل الدخل المحاسبي مقاساً كلاسيكياً، بالإضافة إلى دخل الحيازة غير المحقق، مطروحاً منه دخل الحيازة المحقق خلال الفترة؛ ويرى مؤيدو هذا النموذج أنه يعطي معلومات مفيدة للمستفيدين، وخاصة صورة أوضح عن استمرارية الوحدة المحاسبية؛ وعلى الرغم من وجهة هذا الأنموذج نظرياً إلا أن عامل الموضوعية في القياس يعتبر عائقاً عند تطبيق هذا النموذج عملياً.

5. قيم الأصول المهمة

يعتمد قياس الدخل على أساس الأصول المهمة على التفرقة بين الأصول ذات الأهمية التشغيلية للوحدة والتي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في استمرار أنموذج أعمالها، ويرى Chamber وكذلك معهد المحاسبة الأسترالي (1975) أن عملية فصل الأصول المهمة عن غير المهمة تعطي معلومات ذات أهمية لقيمة الوحدة المحاسبية، وذلك بربط الدخل بالأصول المهمة المنتجة، ولذا يقترحون أن يتم تقييمها بقيمة الإحلال، فلا يمكن اعتبار أي زيادة في صافي الأصول منتجة للدخل إلا بعد تغطية كلفة إحلال تلك الأصول، أما الأصول غير ذات الأهمية فيتم تقييمها بالقيمة الحالية ويضاف الفرق بين قيمتها أول الفترة وآخرها إلى الدخل⁽²²⁾.

6. قيم الوحدة المحاسبية

اقترح «Sandil Report» في بريطانيا أساساً لقياس الدخل سماه «قيمة الوحدة المحاسبية» ويعتمد أساساً على إعادة تقييم صافي الأصول بما يماثل كلفة الفرصة البديلة، وعليه فإنه في معظم الأحوال يمثل كلفة إحلال تلك الأصول، ولقد أوصى التقرير أن يتم الإفصاح عن هذه القيم بما فيها قياس الدخل بالإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية⁽²³⁾.

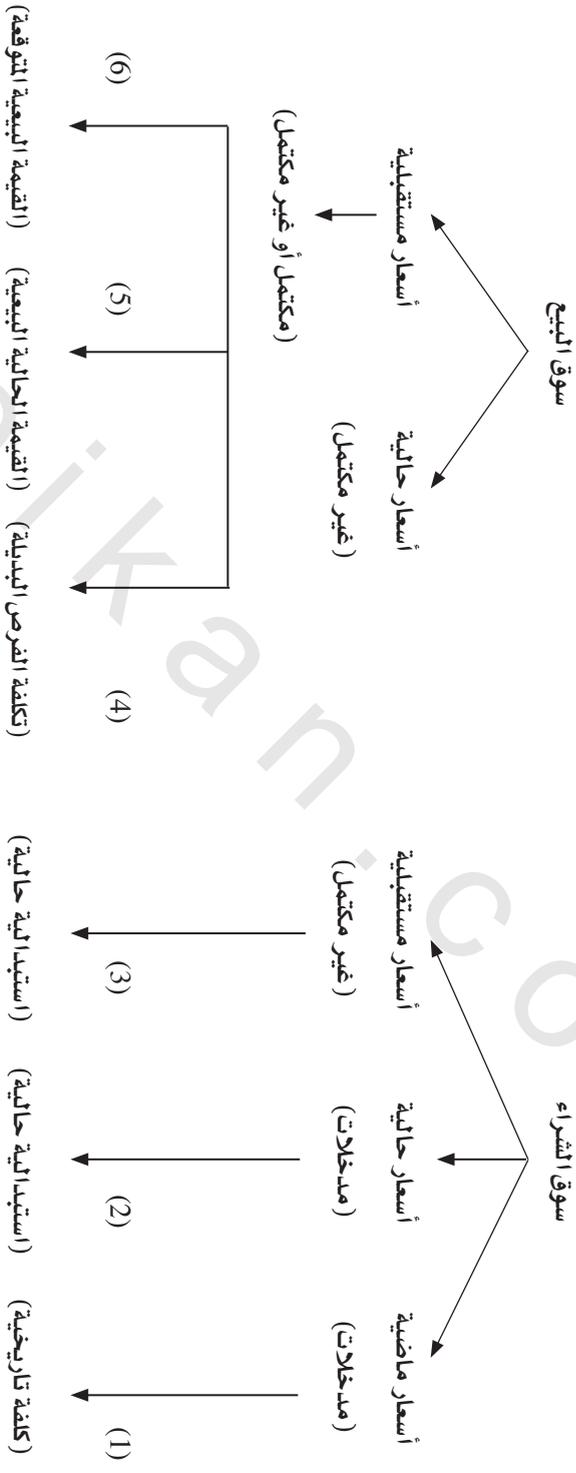
7. أبعاد التقييم أساس للقيمة

وبعيداً عن تلك القيم الست أشار كل من Edward & Bell إلى وجود أبعاد ثلاثة غير المباشرة والمباشرة لعمليات تقييم صافي الأصول تكمن في البعد الاستخدامي لمكوناته، سواء أكان مدخلات للإنتاج أم تحت التنفيذ أم مكتمل الإنتاج والبعد الزمني سواء ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً؛ والبعد السوقي سواء الشراء أو البيع؛ ولقد وصلا من خلال الأبعاد الثلاثة إلى تصنيف تقييم الأصول إلى ست قيم تمثل التكلفة التاريخية (حيث البعد الاستخدامي كمدخلات لبعد زمني ماضٍ في سوق شراء)، والقيم الاستبدالية الحالية (حيث البعد الاستخدامي كمدخلات ببعد زمني حاضراً في سوق شراء)، وتكلفة الفرص البديلة (حيث البعد الاستخدامي للمنتج في المكتمل بأسعار بيع حالية)، والقيمة البيعية الحالية (حيث البعد الاستخدامي للمنتج المكتمل لإعادة بيعه بسعر حالي)، والقيمة الاستبدالية والبيعية المتوسطة (حيث إن القيمتين تمثلان البعد الاستخدامي للمنتج بسوق شراء مستقبلي في الأولى وسعر بيع مستقبلي في الثانية).

ويتضح من تصنيف Edward & Bell للقيم اعتماده على التفرقة بين سوق الشراء وسوق البيع، سواء أكان حاضراً أم ماضياً أم مستقبلاً بكافة أشكال الإنتاج.

ويلخص Edward And Bell هذه القيم بأبعادها الثلاث في الجدول

الآتي⁽²⁴⁾:



8. القيمة أساس لقياس التغيرات في الميزان

ومع وضوح مزايا نموذج إعادة التقييم كأساس لقياس التغيرات في صافي الأصول ومن ثم الدخل، إلا أنه تلقى انتقادات متعددة في الأدب المحاسبي، مكنها الرئيس استحالة التفرقة بين دخل النشاط ودخل الحيازة، فقد تكون التفرقة واضحة من الناحية النظرية ولكنها غير قابلة للتطبيق في جل الأحوال، فليس واضحاً أنه يمكن توزيع دخل النشاط، حيث إن جزءاً منه يتمثل في شكل أصول يستحيل تسهيلها، كما أن هذا النموذج يفقد لموضوعية القياس؛ لكونه فعلية أو تغيرات الأسعار سواء تضخماً أو انكماشاً.

ويرى دعاة قياس الدخل باستخدام هذا النموذج أنه يمثل واقعية القياس؛ لاعتماده على أسعار ملموسة، ولذا فإن التغير في صافي الأصول بين فترتين يمثل الواقع الاقتصادي؛ لكونه يعكس جميع العوامل سواء أكانت داخلية أم خارجية؛ ومن الناحية النظرية البحتة يمثل هذا النموذج إطاراً مثالياً لقياس التغير في صافي الأصول بين فترتين بأسلوب مباشر، مقارنة بالأسلوب غير المباشر، ممثلاً بأساليب القيمة الأخرى؛ ويقصد بالمباشر استخدام القيم الحالية لصافي الأصول، فمنطقياً قياس التغير يعني جمع عوامل التغير في رقم واحد، سواء أكانت تغيرات فترية أم في نقطة بيعها.

ولقد توجهت جل معايير المحاسبة، سواء المحلية أو الدولية إلى استخدام القيمة الحالية لتقييم بعض الأصول، بدءاً من تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية، وكذلك المشتقات المالية وتقييم بعض أنواع الديون، وكذلك بعض الأصول غير الملموسة كالشهرة والامتيازات، بالإضافة إلى ضرورة إعادة تقييم الأصول الثابتة والعقارات فترياً للتأكد من عدم وجود انخفاض دائم في قيمها، وفي هذه الحالة يلزم قياس مثل هذه التغيرات وتأثيرها على الدخل.

ويرى الكثيرون أن هذا النموذج باستخدام القيمة الحالية يمثل مستقبل قياس الدخل؛ لكونه يعطي قياساً للواقع الاقتصادي للتغيرات، كما أنه يعكس

نتائج القرارات المتخذة من الإدارة سواء أكانت تنفيذاً لنموذج الأعمال مباشرة أم تغيرات اقتصادية عامة سواء تضخمية أو انكماشاً أو تغيراً سعرياً حقيقياً؛ لذا فإن مصدر التركيز في هذا النموذج يتوجه إلى قائمة المركز المالي، وتصبح قائمة الدخل وسيلة للإفصاح عن مكونات التغير وليس وسيلة للقياس المحاسبي، وكما أسلفنا فإن التغير منتج للدخل، ويمكن الإفصاح عن تفاصيل هذا التغير في قائمة الدخل، والتفرقة بين التغير المتحقق وغير المتحقق، فالتغيرات في قيم الأسهم للاتجار مثلاً تعتبر تغيراً محققاً، بينما تلك المتاحة للبيع تغيرات غير محققة وهكذا؛ وقد يكون من الناحية العملية استخدام القيم الخارجة كأساس للقياس المحاسبي لمزاياه المتعددة بجانب القيم التاريخية، وتمثل هذه المعلومة قيمة مضافة لاتخاذ القرارات الاقتصادية تساعد على ترشيدها، وهذا ما حدث في جلّ معايير المحاسبة المحلية أو الدولية؛ ويمثل توجه قياس الدخل ومستقبله.

ولعل أهم انتقاد لهذا النموذج استخدام الحكم الشخصي لتحديد القيمة الحالية للأصول الثابتة غير محددة السعر، وعدم وجود ما يمثّلها، وتشارك بشكل مباشر لإنتاج التغيرات من خلال الإنتاج، ولذا فإن قيمها لا يمكن عكسها إلا باستخدام أسلوب التغير؛ ولهذا يفقد هذا النموذج واقعيته وبنفس الوقت موضوعيته، وينهار هذا النموذج تماماً عند تعدد القيم للأصل، مما ينتج عنه قياس دخل يعتمد بالدرجة الأولى على المقيم، فيفقد القياس استقلاله وحياديته.

ويرى البعض أن تلافي عيوب قياس الدخل عن طريق إعادة التقييم يكمن في تحديد الفروق بين المدخلات الحقيقية بأسعار الشراء والمخرجات مقيمة بأسعار البيع الحالية. ويقتضي تطبيق هذا النموذج ضرورة اختيار طريقة لتقييم الأصول في فترة (ت) وكذلك في فترة (ت+1). ويقصد بالتقييم ترجمة المنافع الاقتصادية لصافي الأصول إلى وحدة قياس نقدي. ويمكن التقييم إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالطريقة المباشرة لتقييم صافي الأصول تتم في لحظة زمنية محددة وتمثل تلك القيمة التي يتفق عليها البائع والمشتري في سوق مالي حر كامل المنافسة،

وبعد مفاوضات متعادلة الأطراف، وهي تلك القيمة المفترض نظرياً أن تتساوى القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة المستقبلية للمشتري، وكذلك تتساوى مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة للبائع في ظل سعر خصم متساوٍ بافتراض عدم وجود تكاليف تبادلية؛ وهذه هي فقط الطريقة المباشرة الوحيدة لتقييم صافي الأصول. أما ما عداها من الطرق سواء الطريقة الكلاسيكية، بإضافة الدخل إلى صافي الأصول في أول المدة من خلال إجراءات الاعتراف بالإيراد وتغطيته، أو أي قيم أخرى سواء أكانت كلف الإحلال أو المعيارية أو السوقية أو التصفية أو تعديل بعض أو كل تلك القيم بتغيرات الأسعار، فكلها تمثل طرق تقييم غير مباشرة؛ وقد تكون مثالية لتقييم حالات محددة، وقد لا تنطبق البتة على حالات أخرى؛ مع العلم أن جميع طرق التقييم ما عدا الطريقة المباشرة تحمل افتراضات محددة، وقوتها في قوة تلك الافتراضات وليس نتائج التقييم.

فعلى سبيل المثال، يكمن تقدير كلفة الإحلال (Replacement Cost) في إحلال صافي الأصول بأصول مماثلة أو صافي أصول جديدة مطابقة لها تماماً، وهي تمثل المبالغ المطلوبة للاستحواذ على صافي أصول جديدة تعطي نفس طاقة الأصول الحالية، أو الاستمرار في المحافظة على إنتاجية وتنفيذ نموذج الأعمال، وكلفة الإحلال لأحد مصانع سابك تمثل المبالغ المفترض دفعها، إما للاستحواذ على مصنع مماثل، أو بناء مصنع جديد يعطي نفس الطاقة الإنتاجية، وهنا تبرز أهمية صافي أصول الشركات الصناعية، حيث إن مصانع سابك على سبيل المثال عمرها أكثر من 20 سنة، فلو حسبنا كلفة إحلالها سواء بآلات ومعدات جديدة أو مماثلة تبرز فروقاً كبيرة وأساسية بين كلفتها التاريخية وكلفة إحلالها.

ويرى البعض أنه سواء تم استخدام الأسعار الحالية لتقييم الأصول أو أسعار أصول مماثلة أو الأسعار القياسية أو التقديرية، فلا بد أن يظل هناك فرق جلي وواضح بينها وبين تلك القيم. وهنا تبرز نقطة الخلاف الرئيسة بين النموذج المحاسبي الكلاسيكي وبين قياس صافي التغير باستخدام قيم أخرى، يمكن قياس

الفروق والإفصاح عنها، وتصنيفها كدخل حيازة (Holding Gain)، حيث يرون أن تقييم كفاءة الإدارة ليس منصباً على إيراداتها المنشأة ومصروفاتها المقاس كلاسيكياً، وإنما قدرتها على تطوير أنموذج الأعمال واستمرار صيانة إنتاجه، وعليه فإن دخل الحيازة أحياناً يكون ذا أهمية قصوى، وخاصة في الشركات الصناعية في ظل التغيرات التكنولوجية الهائلة. ويرون أيضاً تصنيف دخل الحيازة إلى دخل محقق وغير محقق، فالمحقق يمثل الدخل الناتج من صافي الأصول بعد بيعها، أما غير المحقق فيمثل الدخل لصافي الأصول الباقية.

ويرى البعض أيضاً أن استخدام إعادة التقييم يمثل وسيلة مثلى لقياس صافي التغير أو الدخل؛ لكونه عاكساً عن واقع حال الوحدة المحاسبية، حيث يعطي المستفيدين معلومات عن الدخل من النشاط ودخل الحيازة المحقق ودخل الحيازة غير المحقق، فمثل هذه المعلومات تعكس ماضي وحاضر ومستقبل الوحدة، حيث إن قياس الدخل يعطي إفصاحاً أمثل لمكونات الدخل سواء دخل النشاط وبين مكاسب الحيازة سواء المحققة أو غير المحققة، مثل هذه المعلومات حيوية للتحليل المالي الأساسي طويلاً وعرضياً، ويعتبر ذا فائدة لمتدولي الأوراق المالية في تلك الأسواق.

وخلاصة القول: تعتمد المقترحات والتطبيقات العملية اعتماداً على إعادة تقييم الأصول، ولم تخرج هذه المقترحات من فراغ، بل من انتقادات أكاديمية ومهنية للأسلوب الكلاسيكي لقياس الدخل المحاسبي، ولعلنا نرى كل يوم تعديلات جذرية على إجراءات الاعتراف بالإيراد، وكذلك الاعتراف بدخل لم يتحقق بعد حسب النظرية الكلاسيكية لقياس الدخل، والأمثلة كثيرة كما أشرنا سابقاً كإعادة تقييم الاستثمارات للتجارة أو المعدة للبيع وكذلك المشتقات المالية وغيرها.

ثانياً: الدخل الاقتصادي لقياس التغيرات في صافي الأصول

بدءاً من نهاية القرن التاسع عشر اهتم علماء الاقتصاد ببلورة فكرة الدخل، حيث عرف Adam Smith عام 1890م الدخل بأنه «الزيادة في الثروة» «Increase In Wealth»، وتطورت هذه الفكرة بتركيز الاهتمام من الدخل النقدي إلى الدخل

الاقتصادي الحقيقي، حيث قدم Fisher وآخرون في بداية القرن الماضي فكرة أن الدخل الاقتصادي يعرف طبقاً لسلسلة من الأحداث والأهداف من قياسه، فقد يكون دخلاً نفسياً أو حقيقياً أو نقدياً، فالأول يعني الإشباع الذي يحصل عليه الفرد من استهلاك السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، أما الحقيقي فيتمثل إجمالي الكمية من السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد لإشباع رغباته خلال فترة معينة، ويمكن قياسه من خلال تكاليف المعيشة. أما الدخل النقدي فيتمثل إجمالي النقد المتدفق الصافي المستخدم لاستهلاك السلع والخدمات. وتترابط تلك المفاهيم في نظر Fisher، حيث إن الدخل النفسي يصعب قياسه لاختلاف تحديد مستوى الرفاهية زماناً ومكاناً، ولذا فإن الدخل الحقيقي يمثل التغير المادي لإشباع رغبات الفرد، ويمثل النقدي الترجمة المالية لتمويل تكاليف المعيشة.

ولقد واجهت فكرة الدخل لدى Fisher صعوبات عملية للتطبيق، وخاصة لقياس دخل الشركات، حيث لا يمكن تطبيق مفهوم الرفاهية والإشباع، والتي هي مفاهيم إنسانية، على تلك الوحدات، وذلك لعدم وجود نشاط استهلاكي لها؛ وقد يكون قياس دخل الوحدة عاكساً لدخل ملاكها في نهاية الأمر. أما الصعوبة الأخرى فتتمثل في إهماله فكرة الادخار عند احتساب الدخل الاقتصادي حيث إن جل الأفراد تعيش خارج إطار دخلها إما سلباً (الاقتراض) أو إيجاباً (الادخار).

وحدد «Hicks» أهداف احتساب الدخل الاقتصادي لاستخدامه كمؤشر للمبالغ التي يمكن أن يستهلكها الفرد دون تقلص مستوى معيشته، ولذا طور تعريف Fisher بأنه إجمالي ما يستهلكه الفرد خلال أسبوع، شريطة أن يكون في نفس مستوى المعيشة (As Well Off) في نهاية ذلك الأسبوع. ولقد أثار هذا التعريف جدلاً حول تحديد مستوى المعيشة سواء كان نفسياً أو حقيقياً أو نقدياً. ولقد قدم Lindahl فكرة العائد «Interest» كأساس لقياس الدخل، حيث إن العائد يمثل النمو المستمر للسلع الرأسمالية خلال الزمان. والفرق بين العائد والاستهلاك يمثل الادخار، ومن خلال رسوخ فكرة الاستهلاك والادخار في الاقتصاد عبر عن الدخل الاقتصادي (Y_t) بإجمالي الاستهلاك (C_t) مضافاً إليه الفرق بين رأس المال أول الفترة (K_t) ونهايتها (K_{t+1}) ليكون⁽²⁵⁾:

$$Y_t = K = C_t + (K_{t+1} - K_t)$$

وبالرجوع إلى أنموذج Fisher لاحتساب التغير الاقتصادي أو الدخل نجد أنه توصل إلى قناعة بضرورة ربط الدخل بصافي الأصول، حيث اعتبر أن الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية مطروحاً منها رأس المال أو صافي الأصول في أول الفترة يمثل الدخل الاقتصادي، أي بمعنى آخر إعادة تقييم صافي الأصول بين فترة مالية وأخرى.

ولقد حاول Canning 1929 تقريب أنموذج Fisher للدخل المحاسبي، حيث توصل إلى أن الدخل عبارة عن الترجمة النقدية لنتاج تفاعل الأصول والخدمات التي تقدمها الوحدة المحاسبية، حتى ولو لم يتم إدراجها من ضمن قائمة الأصول. وتمت محاولات عدة من قبل Alexander, Solomon وغيرهم لربط الدخل الواقعي كما شاؤوا أن يسموه مع الدخل المحاسبي الكلاسيكي، وكل تلك المحاولات تدور حول محور صافي الأصول بين فترتين بعد أن يتم أخذ التغيرات الرأسمالية في عين الاعتبار كالمسحوبات والتوزيعات وزيادة رأس المال وغيرها من العوامل، اعتماداً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية. ولتوضيح الصورة عملياً⁽²⁶⁾ لنفترض أن شركة محمد اشترت 10,000 سهم بمبلغ إجمالي قدره 11,479 ريالاً وذلك لغرض استثمارها وجني أرباح في المستقبل. ولقد حصل على أرباح في السنة الأولى T 1000 ريال، 2500 ريال في السنة الثانية T2 و 3700 ريال في السنة الثالثة T3، وباع تلك في السنة الرابعة بمبلغ 7000 ريال (T4)، فإن أحد أوجه قياس الدخل الاقتصادي عبارة عن $(1000 + 2500 + 3700 + 7000) = 14200$ وهو يمثل المبالغ المتاحة للاستهلاك أو للاادخار؛ وباستخدام النموذج الآتي:

$$Y_e = C + (K_{t+1} - K_t)$$

وباستخدام القيمة المحاسبية بمعدل خصم 7% يكون إجمالي الدخل 2.721 والادخار 11.479 ريالاً كما يلي، حيث إن الدخل عبارة من الفرق بين رأس المال 11479 والقيمة الحالية للتدفقات النقدية، والبائع 2721:

التوفير المفترض	e	K _t	K	C	الفترة
197	803	11497	11282	1000	t ₀ → t ₁
1710	790	11282	9572	2500	t ₁ → t ₂
3030	670	9572	6542	3700	t ₂ → t ₃
6542	458	6542	صفر	7000	t ₃ → t ₄
11479	2721				

هذا في ظل حالة التأكد، أما إذا افترضنا حالة عدم التأكد، فيعتمد الدخل على احتمالية التوقع وأخذ عواملها في الاعتبار؛ ويتبين مما سبق اعتماد الدخل الاقتصادي على فكرة إعادة تقييم الأصول ومعدل الخصم وعوامل أخرى يتأثر بها النموذج سواء القيمة الشرائية الخاصة للعملة أو تغير القيم الاقتصادية الحقيقية.

وتعتبر دراسة David Solomon⁽²⁷⁾ عام 1961 من أهم الأبحاث التي حاولت تحديد الفروق الرئيسية بين الدخل المحاسبي الكلاسيكي والدخل الاقتصادي. ولقد توصل Solomon إلى معادلة تحويل الدخل المحاسبي إلى الدخل الاقتصادي كما يلي:

الدخل الاقتصادي = الدخل المحاسبي + التغير في الأصول الملموسة غير المحقق - التغير في الأصول الملموسة المحققة خلال الفترة + التغير في قيم الأصول غير الملموسة.

كما أن Edward & Bell⁽²⁸⁾ حاولا مقارنة الدخل الاقتصادي والمحاسبي، وذلك بتقديم فكرة دخل الأعمال (Business Income) كما يلي:

دخل الأعمال = الدخل المحاسبي - المكاسب المعلقة والمحققة في الفترة لفترات سابقة + المكاسب المعلقة غير المحققة في الفترة الحالية.

أو بمعنى آخر يمكن الوصول إلى دخل الأعمال، وذلك بطرح القيمة الحالية للمدخلات من القيمة الحالية للمخرجات، مضافاً إليه المحقق من المكاسب الرأسمالية،

أما الدخل المحاسبي فهو عبارة عن الفرق بين الإيرادات والمصروفات، مضافاً إليها الفرق بين المكاسب والخسائر، بالإضافة إلى المكاسب الرأسمالية المحققة.

ومن التحليل السابق نجد أن الفرق شاسع بين الدخل، حسبما يحدده المحاسبون الكلاسيكيون أو المحدثون وبين الدخل الاقتصادي، فيلزم أن نعترف أولاً أن الدخل الاقتصادي وجهة نظر أكاديمية لها مزايا عدة، أقلها قرب القياس للواقع، وكذلك إلمام نماذجه لعوامل اقتصادية متعددة، قد لا يكون لها أي أثر مباشر على الأحداث المالية، والتي تمثل المصدر الأساس لمدخلات القياس في المحاسبة، وعند مقارنته بقياس الدخل المحاسبي كلاسيكياً نجد أن الفرق شاسع بينهما، حيث يهمل المحاسبون التغيرات غير المحققة في صافي الأصول نتيجة عوامل اقتصادية داخلية وخارجية، ويعتمدون على إجراءات محاسبية متحفظة ومقننة، بدءاً من الاعتراف بالإيراد والإلصاق وتوزيع المصروفات، وانتهاءً باختيار الكلفة مصدراً أساسياً للقياس؛ وقد يقترب علماء المحاسبة التفسيريون (المحدثون)، كما أشار Canning إلى فكرة قياس الدخل الاقتصادي؛ لكون انطلاق النموذجين مبنياً على أساس إعادة تقييم الأصول بين فترتين، ولو أن هناك اختلافاً في أخذ المتغيرات الاقتصادية بين كلتا الفكرتين.

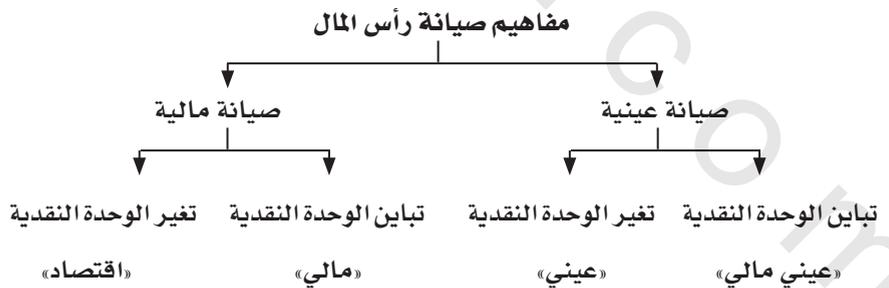
ثالثاً: قياس التغير وصيانة رأس المال

بكل بساطة يُجمل الفرق الرئيس بين رأس المال والدخل «أو التغير» أن الأخير يمثل تدفق الثروة وأن الأول مخزن لتلك الثروة؛ ولأجل عملية استمرار الوحدة المحاسبية يجب ألا يؤثر سلباً تدفق الثروة على مخزن الثروة، وبمعنى آخر المحافظة على الثروة بين فترة مالية وأخرى، فإن تم الخلط بين التدفق والثروة إيجاباً أو سلباً أدى إلى ضبابية فكرة المحافظة على الثروة، وهذا ما يعنى بصيانة رأس المال، والفرق بينه وبين التغير أو الدخل أنه لا يمكن أن يتغير رأس المال إذا كان هناك تغير سلبي أو إيجابي إذا لم يتم صيانته⁽²⁹⁾. ولتقريب الفكرة، فالنخلة تعتبر مكمناً للثروة أو رأس المال وبلحها السنوي يمثل الدخل، فإذا لم يتم صيانة

تلك النخلة ماءً وسماًداً وعناية دورية قد لا تستطيع إنتاج نفس الكمية أو النوعية من البلح أو التمر؛ ولذا فإن الفلاح المحترف يعي معنى فكرة صيانة رأس المال، حيث لا يعتبر منتج النخلة دخلاً إلا إذا تم صيانة النخلة لتستمر بنفس العطاء إذا لم يكن أفضل كما ونوعاً.

أما من الناحية المالية البحتة، فإن صيانة رأس المال يعتبر حتمياً لاستمرار الوحدة المحاسبية، فإذا لم تحافظ على رأس المال فيعني ذلك بدء بوادر عدم استمراريته، فعلى سبيل المثال إذا تم توزيع أرباح نقدية قبل التأكد من صيانة رأس المال فسيؤدي دون شك إلى انهيار الوحدة المحاسبية مستقبلاً؛ ولعلنا نذكر هنا مثال السكك الحديدية في أمريكا في نهاية القرن التاسع عشر عندما تم توزيع أرباح نقدية متتالية دون الاهتمام بعامل الاستهلاك، مما أدى إلى إفلاسها خلال عشر سنوات منذ تأسيسها.

وباستعراض أدبيات فكرة صيانة رأس المال نجد أنها تقسم إلى مفهومين أساسيين أولهما صيانة رأس المال المالي، وصيانة رأس المال العيني، وكلاهما يتفرع إما إلى ثبات وحدة القياس النقدي أو تغييرها⁽³⁰⁾.



1. الصيانة المالية

يرى البعض من أكاديميين ومهنيين أنه يمكن صيانة رأس المال إذا ما تساوى صافي الأصول في أول الفترة مع آخرها، وأنه لا يمكن أن يقاس أي تغير (أو دخل) إلا بعد أخذ هذه المعادلة في الاعتبار. فالدخل هنا هو الزيادة في صافي الأصول

بين فترة وأخرى، هذا من حيث مبدأ معنى الصيانة المالية لرأس المال، ولكن عند أخذها في التفصيل نجد أن هناك تبايناً في تطبيق هذه الفكرة:

• فمن قائل: إن الصيانة المالية لرأس المال عملية إجرائية، وتعني أن التغيير في صافي الأصول بين فترتين يجب أن يتم من إجراءات محاسبية محددة تخضع لمعايير المحاسبة، فيترجم بشكل سياسات محاسبية، وبهذا فإنه لا يمكن أن يحدث تغيير في صافي الأصول إلا من خلال الاعتراف بالإيراد والتغطية، ولذا فصيانة رأس المال هنا تتم مالياً من خلال إجراءات وسياسات المحاسبة ومن ثم معاييرها.

• ومن قائل: إن الصيانة المالية لرأس المال يلزم أن تأخذ في الاعتبار التغيير في وحدة القياس النقدي اقتصادياً وتعني أخذ صيانة رأس المال مالياً لبعدها، وذلك بأخذ التغيير في القوة الشرائية بالاعتبار، ولا يمكن اعتبار التغيير (الدخل) إلا بعد أن يتم التأكد من أن صافي الأصول في آخر الفترة مصون اقتصادياً، أي أن أي تغيير في الوحدة النقدية يجب أن يؤخذ في الاعتبار كأساس لصيانة رأس المال.

• ومن قائل: إن الصيانة المالية يلزم أن تأخذ في الاعتبار التغيير في القيم، وهنا تأخذ فكرة صيانة رأس المال بعد إعادة التقييم، أي التغيير في وحدة القياس العام وكذلك التغيير الخاص لكل أصل على حدة؛ فالتغيير في صافي الأصول بين فترتين يُحتسب بعد إعادة التقييم للأصول والخصوم، وهنا تأخذ عملية إعادة التقييم المالي نماذج متعددة منها القيمة الحالية والإحلال والقيمة السوقية وغيرها من القيم.

2. الصيانة العينية

يرى البعض الآخر أن فكرة صيانة رأس المال يجب أن تهتم بالدرجة الأساس إلى الاحتفاظ بقدرة الأصول عيناً في إنتاج مخرجات نموذج أعمالها في أول الفترة وأخرها، وفيما عدا ذلك لا يتم صيانة رأس المال عيناً؛ فلكي تتم الصيانة

العينية يلزم التأكد من قدرة الوحدة المحاسبية على المحافظة على نفس القدرة الإنتاجية؛ ويمكن أن يمثل ذلك من خلال الحجم أو القيم المالية؛ وهنا أيضاً قد يكون ترجمة الحجم مالياً إلى قيمة إما من خلال وحدة قياس ثابتة أو أخذ التغير الخاص في الأسعار وكذلك التغير الخاص والعام في القوة الشرائية للنقود.

ولتوضيح مفاهيم صيانة رأس المال يعطي بلقاوي⁽³¹⁾ مثلاً على ذلك.

لو افترضنا أن صافي الأصول أول الفترة 20.000 ريال وآخرها 30.000 ريال مقاساً على أساس إجرائي محاسبي، وأنا نحتاج إلى 5000 ريال لغرض صيانة رأس المال عينياً. أي أن صافي الأصول آخر الفترة أخذاً في الاعتبار الصيانة العينية 25000 ريال، وأن تغير الوحدة النقدية التضخم 10% وهنا:

• الصيانة المالية = 20.000 - 30.000 = 10.000 ريال، وأن الدخل أو التغير المحاسبي 10.000.

• الصيانة المالية أخذاً في الاعتبار التغير في القوة الشرائية:

$$30000 - 20000 = \left(\frac{10}{100} \times 20000 \right) - 20000 = 8000 \text{ ريال فالدخل} = 8000 \text{ ريال}$$

• الصيانة العينية = 25000 - 30000 = 5000 ريال فالدخل = 5000 ريال

• الصيانة العينية أخذاً في الاعتبار القيمة:

$$30000 - 25000 = \left(\frac{10}{100} \times 25000 \right) - 25000 = 2500 \text{ ريال فالدخل} = 2500 \text{ ريال}$$

ولقد حاول مجلس معايير المحاسبة Fasb في النشرة 5 - Sfac تقريب قياس

الدخل وفكرة صيانة رأس المال، حيث كما نعلم أن هناك مدخلات لقياس الدخل المحاسبي، أما أسلوب قائمة الدخل $ص_t + \Delta = ص_{t+1}$ أو عن طريق قائمة المركز المالي (إعادة التقييم) $ص_{t+1} - ص_t = \Delta$ وقد يتم في الأسلوب الأول استخدام قيم متعددة كالتاريخية (HH) أو التاريخية المعدلة بالقوة الشرائية (HC)، أو القيمة الحالية (CH) أو القيمة الحالية المعدلة بالقوة الشرائية (CC)، كما أن الأسلوب الثاني يكمن بإعادة التقييم بالمحافظة على رأس المال النقدي، أو المحافظة على رأس المال النقدي معدلاً بالتغيرات بالقوة الشرائية، أو المحافظة على رأس المال العيني أو بالتغيرات بالقوة الشرائية، وعليه فإن:

قياس الدخل المحاسبي	وحدة القياس	صيانة رأس المال
H (1) الكلفة التاريخية	→ تاريخية (H)	→ صيانة رأس المال النقدي بـ
H (2) الكلفة التاريخية	→ جارية (C)	→ صيانة رأس المال النقدي بـ
C(3) الكلفة الحالية	→ تاريخية (H)	→ صيانة رأس المال العيني بـ
C(4) الكلفة الحالية	→ جارية (C)	→ صيانة رأس المال العيني بـ

ولقد فضل Fasb فكرة قياس الدخل عن طريق رأس المال النقدي، بحيث تبقى هي المفهوم المحدد لقياس الدخل، مع ترك الباب لإجراءات المحاسبة سواء باختيار أيٍّ من أساليب القياس العيني سواء (Hh) أو (Hc) أو (Ch) أو (Cc). ويرجع تفضيل Fasb لهذا الأسلوب لأنه يعطي المستثمرين الحاليين والمرقبين معلومات بالفروقات بين استثماراتهم وقيمها خلال فترة محددة، ولن يتحقق ذلك إلا إذا كان هذا الفرق إيجابياً، أي بمعنى آخر صافي الأصول المصون نقدياً في نهاية العام أكبر منه في بدايته؛ أما الأساليب الأخرى (صيانة رأس المال عينياً) فيعني أن إنتاجية الوحدة في نهاية الفترة أعلى منه في بدايتها؛ وهذا لن يتأتى إلا باستخدام قيم حالية، كقيمة الإحلال مثلاً؛ أما الصيانة النقدية فتترك الباب لاستخدام أيٍّ من القيم.

رابعاً: قياس التغير ونظريات التنبؤ المستقبلي

مهما حاولنا تحديد معالم التغير، واختلفنا في أساليب قياسه، يظل الهدف الأهم والعملي المحدد من قبل جلّ الأطر الفكرية والمهنية، وعلى الأخص في وقتنا الحاضر في مدى قدرة نتائج قياس التغير على إعطاء معلومات تساعد المستفيدين الداخليين والخارجين على اتخاذ القرار الاقتصادي الرشيد، ويشير هندرسكن⁽³²⁾ في هذا المجال إلى أن النظرة العملية للدخل أو التغير معنية بإجراءات اتخاذ القرارات لدى المستثمرين والدائنين، وكذلك تأثر أسعار الأوراق المالية بالمعلومات المنتجة للقياس في سوق مالي كفاء، وكذلك قرارات الإدارة في تمويل الأصول الاستثمارية وصيانتها، والاستفادة من المعلومات العكسية عند قياس تأثير الدخل والتغير.

وقبل النظر في معقولية تحقيق مثل هذه الأهداف وقدرة نماذج قياس الدخل أو التغيير في تحقيقها، نقدم بشكل مختصر ومبسط فكرة عن السوق المالي ومستويات كفاءته وبعض نماذج اتخاذ القرار والتقييم.

1. السوق المالي ومستويات كفاءته ونماذجه

يمكن استنباط اهتمام علماء المحاسبة وممتهنيها بالسوق المالي الذي يتم فيه جمع الأموال من المجتمع بكافة طبقاته ومؤسساته وإدارتها وتداولها في شكل حصص بشكل ميسر وكفاء، إلى حقيقة أساسية أن المحاسبة هي وليدة حاجات المجتمع، وتحاول أن تطور مخرجاتها بما يلائم تلك الحاجات على مر العصور والأمكنة، ولعل تضخم الأسواق المالية وارتباط نسبة عظمى من سكان المعمورة بها، وأنها أضحت وسيلة مهمة لتنمية مدخرات الأفراد والمؤسسات، كان عاملاً مباشراً وغير مباشر لتحديد مثل تلك الاحتياجات، وهذا ما تنادي به مدرسة التفكير السلوكي في المحاسبة، فخلال الخمسين سنة الماضية انطلقت الأبحاث الميدانية لمعرفة سلوكيات السوق والمتعاملين به، ومدى تأثير قياس التغيرات على تلك السلوكيات.

وكان لدراسات السوق وسلوكيات المتعاملين تأثير قوي في معرفة حاجاتهم ومن ثم تغليب نظرية قياس التغيير من وجهة نظر إلى أخرى، عبر إقناع متخذي قرار السياسات المحاسبية بتوجهه دون آخر، إلا أن مثل تلك الدراسات واجهت صعوبات عدة، أحياناً يستحيل حل رموز تعقيداتها، فعلى سبيل المثال هل دراسة السوق تستبطن من خلال التعامل الفردي أو المجتمع ككل؟ وهل حاجات متخذ القرار موحدة أو متعددة؟ وما هي أهداف الدراسات المحاسبية؟ ومن ثم المعلومات على السوق؟ وكذلك مدى كفاءة الأسواق المالية، ونماذج اتخاذ القرارات وغيرها من الأسئلة التي يصعب أحياناً حلها في ظل نظريات الاستثمار المتعددة والمتعارضة أحياناً.

فمن قائل: إنه يجب التركيز على متخذ القرار كفرد واحد، وإنه يجب أن ندرس القرار الاستثماري الوحيد، أو المثالي لمتخذ القرار، ومن ثم معرفة مدخلاته، وذلك

لغرض إنتاج المعلومات الملائمة أو الموائمة لتلك المدخلات، ومن قائل: باستحالة بناء مثل هذا النموذج لتعدد المستفيدين ومن ثم تعدد حاجاتهم، ولذا فإن هناك نماذج استثمارية متعددة تلبي حاجات لا حصر لها.

ومن ينادي بأن هدف المحاسبة الأساس يجب أن ينصب على إنتاج معلومات تساعد المجتمع ككل في تحديد الوسائل المثلى لتوزيع الاستثمار للحصول على أكبر عائد للمجتمع، أو بمعنى آخر زيادة الدخل القومي بأكثر نسبة في ظل مصادر اقتصادية محددة؛ ولذا فإن المعلومات المحاسبية هي الوسيلة المثلى لتوزيع مدخرات المجتمع على الاستثمارات المفيدة للمجتمع ككل، فإذا ما كان قرار الفرد رشيداً، أدى إلى زيادة استفادة المجتمع ككل؛ بينما يرى آخرون أن الهدف من المعلومات المحاسبية عن التغيير تكمن في مساعدة المستثمرين في بناء محافظ استثمارية مثالية في حدود خطر معين، أو بمعنى آخر هي الأداة التي تحدد سعر الأوراق المالية في السوق عند مستوى خطر استثماري محدد؛ فإذا كان هدف «المستثمر» الحصول على أكبر عائد بأقل خطر استثماري، فإن معلومات المحاسبة عن التغيير هي الأداة التي تمكن المستثمر من بناء المحفظة الاستثمارية التي تحدث مثل هذا التوازن.

واختلف علماء الاستثمار وعلماء المحاسبة أيضاً في تحديد مدى كفاءة السوق المالي، ومن ثم ما يزوده بالمعلومات سواء المحاسبية أو غيرها، وهنا تبرز نظرية Emh أو نظرية السوق المالي الكفاء، حيث يشير Fama أحد أهم روادها أن التغيرات في أسعار الأوراق في السوق المالي غير مرتبطة إحصائياً بالمعلومات عند نشرها، وذلك لكون السوق المالي ذا كفاءة عالية تستطيع أن تستوعب وبشكل قياسي جميع المعلومات المتوافرة من أي مصدر بطريقة حيادية، وتبني أسعارها بناءً على تلك المعلومات، وبنى نظريته في ظل عدم تأثير التكاليف على التعاملات، وأن المعلومات متوافرة للجميع من دون كلفة، وأن هناك توقعات موحدة للجميع وتأثيرها على الأسعار، وهنا يشير Fama⁽³³⁾ إلى أن السوق المالي

الكفاءة هو ذلك السوق الذي لا يستطيع المتداول عمل أرباح رأسمالية غير عادية، بناءً على معلومات لديه، حيث يستحيل عدم كشف السوق لتلك المعلومات وبسرعة وقياس تأثيرها على السعر بكفاءة وحيادية.

وعلى الرغم من وجهة نظرية السوق الكفاء، وكذلك استفادة الباحثين منها، وتطورها لتكون مرشداً للأساليب العلمية الميدانية لدراسة آثار المعلومات المحاسبية على الأسواق المالية، إلا أنها واجهت من الناحية العملية عقبات كثيرة، وذلك لكونها مثالية التفكير، وتفترض نزاهة العالم والمتداولين، وكذلك صرامة تطبيق القوانين وتساوي حاجات المستفيدين ورغباتهم، فمن يرى ما حدث في الأسواق المالية من قضايا فساد واستغلال للمعلومات، قد لا يدفعه إلى الانضمام لفريق نظرية السوق الكفاء، مما أدى إلى سهولة دحض فرضيات نظرية السوق الكفاء من تماثل الحاجات وانعدام كلفة التعامل وكذلك مجانية المعلومات إلى تحديد مستويات متعددة لكفاءة السوق بدلاً من الكفاءة المطلقة كما أبرزها Fama، وظهر ثلاثة مستويات للكفاءة، فهناك السوق الضعيف Weak Form وشبه القوى (Semis Strong Form) والكفاء (Strong Form).

فالمستوى الأول من الكفاءة «الضعيف» يعني أن أسعار الأوراق المالية في السوق تستوعب تماماً جميع المعلومات التاريخية، أي بمعنى آخر لا يمكن التنبؤ بالأسعار بناءً على المعلومات التاريخية السابقة، وأن نظرية «Random Walk» «الفجائية» هي سمة الأسعار، ولا يمكن إحصائياً على الأقل دراسة أسعار تاريخية للتنبؤ بأسعارها المستقبلية، ويعني هذا المستوى للمحاسبة أو لقياس التغير أن أي معلومات تاريخية يتم استيعابها في الأسعار، ولا يمكن الاعتماد عليها لقياس تأثيرها المستقبلي، فالأسعار تنظر إلى المعلومات الآنية وتتأثر بها. ولقد تم إثبات هذا المستوى في أكثر من سوق مالي بأبحاث ميدانية متعددة.

أما المستوى القوي أو الكفاء فيعني أن أسعار الأوراق المالية تستوعب عند تحديدها الآني جميع المعلومات مهما كان مصدرها، حتى ولو كانت معلومات

داخلية، يعني أن أسعار الأوراق المالية تحدث توازناً سريعاً وأنيماً لقدرتها على استيعاب المعلومات مهما كان مصدرها، فأى تأثير على الأسعار سيفهمه السوق وقياس بكفاءة أثره ومصدر معلوماته ويتحقق منها أنياً ويستوعبها، ومنتقدو هذا المستوى من الكفاءة يرون استحالة تطبيقه على أرض الواقع مما يشاهد عياناً في تأثير المعلومات الداخلية على أسعار الأوراق المالية دون استطاعة السوق استيعابها بالسرعة التي يدعيها مناصرو هذا الفكر؛ ولا شك أنه لم يثبت علمياً من خلال الأبحاث الميدانية في أسواق مالية متعددة وصولها إلى هذا المستوى من الكفاءة، ولكن للمحاسبة المالية دورها هنا وعلى الأخص في قياس التغير في صافي الأصول في إتاحتها للسوق بأسرع وقت ممكن، وكذلك العلم بأن السوق قادر على تحليل أثرها مهما تعددت نظريات القياس المحاسبي، وتقع على المحاسبة مهمة قطع الطريق على المتداولين اعتماداً على معلومات داخلية خاصة.

ويقع بين مستوى الضعف والكفاءة ما يعرف بمستوى شبه القوي Semi Strong Form وحيث إن السوق يستوعب في بناء أسعار أوراقه المالية جميع المعلومات المتاحة ماعدا المعلومات الداخلية؛ وهنا فإن نشر المعلومة جزء مهم من آلية الأسواق، ولا يمكن بناءً على هذه المعلومات حصول أرباح رأسمالية غير عادية، وذلك من خلال تحليلها وتدقيقها؛ لأن السوق المالي يستوعبها ويحلل تأثيرها بسرعة وكفاءة.

بغض النظر عن مستويات كفاءة السوق، وكذلك طبقات المتعاملين فيه، فإنه أثر خلاف حول آلية اتخاذ القرار الاستثماري وتحديد الأسعار؛ فهناك نظرية المحفظة ونظريات السوق وتبنى عليهما نماذج رياضية لا حصر لها للتنبؤ بالأسعار المستقبلية وتأثير المعلومات عليها.

فنظرية المحفظة (Portfolio Theory) التي قدمها Markowitz عام 1952⁽³⁴⁾ حلت محل فلسفة تحليل كل أداة مالية على حدة واتخاذ القرار الاستثماري على أساس أعلى عائد ممكن بأقل خطر لكل أداة مالية، فتركز نظرية المحفظة على قياس خطر المحفظة (مجموعة من الأدوات المالية) بدلاً من الفلسفة التي

كانت سائدة بالتحليل الأساسي لكل أداة. ولقد أثبت Markowitz من خلال بناء أنموذج رياضي يركز على تنوع المحفظة (Diversification) وذلك من خلال اختيار الأدوات المالية للمحفظة مجتمعة بتحليل خطر وعائد المحفظة ككل، وبدلاً من الدخول في تفاصيل النماذج الرياضية، فلو افترض عائد للاستثمار لمدة معينة لأدوات مالية متعددة لمستثمر متجانس كعامل مستقل واحتسبنا القيم المتوقعة ومعامل الارتباط والانحراف المعياري يمكن أن نقيس خطر الاستثمار لأي محفظة تشتمل الأدوات المالية المختارة، وبالطبع فإن المستثمر المتجانس دوماً يحاول أن يختار المحفظة التي تحقق أعلى عائد بأقل خطر ممكن، كما أن المستثمر نفسه يحاول الحصول على أعلى عائد عند نقطة خطر فرضية. ولقد طور J. Tobin عام 1958⁽³⁵⁾ هذه النظرية بإضافة عامل آخر يسمى الأدوات المالية منعدمة الخطر (Risk Free) مما يتيح للمستثمر إجراء التوازن بين الاستثمار من خلال حقوق الملكية والمديونية، ويعظم ما يعرف بالمحفظة المثالية (Super-Efficient-Portfolio). وفي عام 1964 طور (Sharpe)⁽³⁶⁾ هذه النظرية إلى ما يعرف بـ (Market Model) أنموذج تسعير السوق، بحيث يفترض أن جميع المستثمرين يختارون محفظة السوق سواء من خلال حقوق الملكية De-leveraged أو المديونية Leveraged وأن هناك عاملين يؤثران على العائد والخطر أولهما له علاقة بالشركة مصدره الورقة وآخر مرتبط بالسوق نفسه، أو ما يعرف بـ (Systematic Risk) الخطر المنتظم، ولذا قدم الأنموذج الرياضي الآتي لقياس عائد الأوراق المالية.

$$\hat{R}_{it} = B_i \hat{R}_{mt} + e_t$$

حيث: العائد على الأصول (i) للفترة (t)

العائد على كامل السوق للفترة (t)

التغيرات العشوائية للفترة (t)

ومنطلق هذا النموذج أن هناك علاقة بين العائد للورقة في المحفظة والخطر في السوق وأن التغيرات العشوائية (e_t) أو الخطر غير المنظم تقل كلما تعددت عملية التنوع.

تلى هذا التطور العام لاحتساب العائد والخطر، تطوراً لا يقل أهمية، حيث قدم Jhon Linter⁽³⁷⁾ ما يعرف بأنموذج تسعير الأصول الرأسمالية Capital Assets Pricing Model (Capm)، ويفترض النموذج أن العائد المتوقع للورقة المالية يساوي العائد منعدم الخطر (Riskless Assets) مضافاً إليه خطر الورقة المالية (Beta) مضروب في الفرق بين عائد محفظة السوق والعائد منعدم الخطر، وكما يلي:

$$E(R_i) = B_i [E(R_m) - R_f]$$

$$E(R_i) = R_f + (i) \quad \text{حيث: العائد المتوقع على الورقة المالية}$$

$$R_f = \quad \text{العائد على الورقة المالية منعدم الخطر}$$

$$E(R_m) = \quad \text{العائد المتوقع على محفظة السوق}$$

$$B_i = (i) \quad \text{خطر الورقة المالية (i)}$$

أو بمعنى آخر، فالنموذج يقيس حساسية عائد الورقة المالية أو المحفظة بالتغيرات على عائد محفظة السوق، ولقد أحدث هذا النموذج نقلة نوعية للتحليل المالي أدت إلى استخدامه في تحليل عوائد الأوراق المالية، وما زال يستخدم بشكل مكثف من قبل المحللين الماليين والمؤسسات المالية، بعد إدخال تعديلات شكلية على بعض فرضياته.

2. قياس الدخل (التغير) كأساس للتنبؤ المستقبلي

أدرك أكاديميو ومهنيو المحاسبة أهمية وأثر قياس التغير على التنبؤ المستقبلي، فعلى سبيل المثال نصت نشرة مفاهيم المحاسبة المالية (Sfac-1) على أن المستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من المستفيدين يهدفون إلى التنبؤ بالتدفقات النقدية لأسهم الشركات، وذلك يتم عادة من خلال التنبؤ بعائد الأسهم سواء من خلال قوة الربحية أو توقعات الدخل المستقبلي، وكذلك تقييم مخاطر الاستثمار والتمويل، ومن هنا تبرز أهمية قياس الدخل كأساس للتنبؤ المستقبلي، وذلك كعامل بارز مهم للتنبؤ بمستقبل الاستثمار والتمويل، ولعل قياس الدخل مهما حاولنا تعريف الدخل أضحى عنصراً مهماً في الأسواق المالية يبنى عليه كثير من التحليل الأساسي سواء طويلاً أو عرضياً، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا:

إن نسبة كبيرة من الأبحاث في الدخل (التغير) انصبت على قدرته على التنبؤ المستقبلي، وكذلك أثر عناصر الدخل والتغيرات المحاسبية وتلميع الدخل وإدارته على أسعار الأوراق المالية المستقبلية. وهنا تكمن أهمية قياس الدخل وتحديد فلسفة القياس حول العالم لتأثير ذلك على قرارات استثمارية وتمويلية وإدارية تتم في كل زمان وحول العالم، ولقد استخدمت البيانات التاريخية للدخل وعناصرها كأساس لاحتساب العائد منعدم الخطر وكذلك عائد السوق والورقة المالية؛ وتعتمد مثل تلك التحاليل بالدرجة الأولى على مخرجات المحاسبة المالية، فقياس التغير إذاً مفتاح أساسي لمثل تلك التحاليل. ولعل مؤشر P/e أو مكرر الربحية أضحى من أهم المؤشرات لاتخاذ قرار الاستثمار، ويعتمد ذلك بالطبع على قياس الدخل وتوقعاته، ولذلك فإن تغير أسلوب قياس الدخل يؤثر بشكل رئيس على هذا المؤشر، ويؤدي إلى قرارات استثمارية متعددة.

بالإضافة إلى قيمة أسهم أي شركة يعتمد على تدفقاتها المستقبلية للملاك، ولاشك أن أفضل وسيلة للتوقعات النقدية المستقبلية تعتمد على قدرتها على النمو الذي بدوره يعتمد على الدخل الماضي والحاضر وتوقعات المستقبل، ولذا فمن حيث المنطق إن توقعات الدخل المستقبلي عامل مهم لتحديد أسعار الأسهم المستقبلية؛ فهي الوسيلة التي من خلالها يتم توقع التوزيعات المستقبلية، كما أن حاملي السندات يهتمون أيضاً بالتوقعات المستقبلية للدخل؛ لكونها المصدر الأساسي لرد قيم سنداتهم مستقبلاً وعوائدها.

ولقد ملئت المجالات العلمية بالأبحاث الميدانية، ففي أسواق مال عالمية متعددة تحاول إيجاد الروابط بين الدخل وقيمة الأوراق المالية خاصة والتوقعات المستقبلية، ولعل أولها وأهمها Ball & Brow عام 1968م وكذلك W. Beaver (1979)، (1972)، وغيرهم الكثير، وقد أثبتت هذه الأبحاث أن هناك ارتباطاً مباشراً بين الدخل وبين التوقعات المستقبلية زماناً ومكاناً⁽³⁸⁾.

لكن التساؤل الذي دوماً يطرح نفسه أي تغير (أو دخل) نتكلم عنه، هل هو مبني على قيم تاريخية أم معدلة بالقيم الحالية؟ وهل نتكلم عن قيم داخلية أم

خارجة؟ وهل يتيح قياس الدخل الكلاسيكي (التغير) في التنبؤ بمستقبل الدخل للشركة؟ بعض هذه الأسئلة تم الإجابة عنها، والأخرى مازالت محل جدل، وذلك في ظل التغيرات في معايير المحاسبة الدائمة وميول إدارة الشركات إلى تلميع دخلها، بالإضافة إلى المعلومات الداخلية، والمؤثرة أحياناً على أسعار الأسهم، ويظل السؤال دوماً قائماً، أي نظرية لقياس الدخل تعطي أفضل أداة للتوقعات المستقبلية؟.

بالإضافة إلى اهتمام المستفيدين الخارجيين بالتنبؤ بالتغير المستقبلي، فإن إدارة الشركة تولي أيضاً أهمية بيانات الدخل كأساس لاتخاذ القرارات المستمرة من استثمار وتمويل وتوظيف وطاقة ومخزون وغيرها من القرارات. ولاشك أن عناصر قياس التغير من إيراد ومكسب ومصروف وخسائر تعتمد بالدرجة الأولى على قرارات الإدارة بالنسبة للسياسات المحاسبية من خلال الاعتراف بالإيراد والإلصاق والتوزيع، مما يكون أيضاً له دور مهم في قياس الدخل ومن ثم التنبؤ به مستقبلاً، إذ أن هناك عاملان اقتصاديان توقع الدخل وقياسه، وكلاهما يؤثر على الآخر، ومما يزيد المشكلة تعقيداً أن أسعار أسهم الشركة تتأثر بقياس التغير، وهذه الأسعار تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قرارات الإدارة وتقييم أدائها، وتبرز حقيقة ما يعرف بإدارة الأرباح Earning Management.

هنا يلزم أن نؤكد على تأثير التغير وقياسه على الأسواق المالية بشكل كلي، ولذا فنسمع دوماً من خلال الإعلام تأثير نتائج دخل الشركات على التنبؤ المستقبلي بالأسواق ككل، سواء وقعت النتائج حسب توقعات المحللين أو أقل أو أعلى منها، فعلى سبيل المثال عند الإعلان عن دخل شركة إنتل أو مايكروسوفت البرمجية تؤثر بشكل مباشر ليس على أسعارها فقط، بل على كافة أسهم نازدك.

أما أهمية تحليل أثر التغيرات المحاسبية على قياس الدخل وأسعار الأسهم، فلقد بحثت هذه النقطة كثيراً، وتوصلت جلّ تلك الأبحاث إلى صعوبة التلاعب بقياس التغير عن طريق سياسات محاسبية مختلفة في التأثير على أسعار الأسهم،

حيث إن السوق يفحص عناصر التغيير (الدخل) من حيث جوهرها وليس من حيث شكلها (أو نتائجها)، كما أن قياس التغيير أثبت على مر الزمان والمكان قدرته على التنبؤ بإفلاس الشركات وقدرتها المالية والنقدية على توزيع أرباح مستقبلية وسداد ديونها، وتحديد مؤشرات تعثرها.

ويتبين مما سبق أن قياس التغيير في صافي الأصول (الدخل) ذو أهمية كمدخل أساسي لنماذج التنبؤ المستقبلي، سواء أكان لورقة مالية أم لمحفظة مالية أم للسوق ككل، كما أنه أداة مهمة لإدارة الشركات لاتخاذ قرارات اقتصادية مستقبلية سواء أكان تسعيراً أم توظيفاً أم تمويلياً أم استثماراً أو إدارة الأرباح. كل هذا يعطي قياس التغيير أهمية قصوى للفرد والمجتمع ككل.

خامساً: التغيير العام في مستوى الأسعار وأثره على قياس الدخل

يفترض قياس التغيير في صافي الأصول الكلاسيكي ثبات وحدة القياس، أي بمعنى آخر لا يعطي أهمية تذكر للتغيير في مستوى الأسعار، وكما نعلم يمر العالم حالياً بموجة غلاء فاحشة، تعدت نسب التضخم في بعض الدول 20% سنوياً، ولعل أحد أسباب ذلك على سبيل المثال القفزة الهائلة في أسعار الطاقة، حيث تعدى سعر برميل البترول 147 دولاراً خلال عام 2008م؛ كما يرجعه بعض علماء الاقتصاد إلى زيادة عدد سكان الكرة الأرضية وارتفاع مستويات المعيشة في بعض الدول مثل الهند والصين ذات الأعداد السكانية الهائلة، مما أحدث فجوة كبيرة بين الطلب على السلع والخدمات والمعروض منها.

ولقد أدرك علماء المحاسبة هذه الحقيقة منذ زمن بعيد، ودرسوا آثارها على عناصر القوائم المالية ومن ثم على قياس التغيير في صافي الأصول، فعلى سبيل المثال الدراسة التي قام بها Henry Sweeney عام 1927 لتحليل أثر التضخم في الثلاثينيات الميلادية من القرن العشرين على عناصر القوائم المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتبعها دراسات ميدانية عدة تمثلت في اقتراح نماذج رياضية متعددة لقياس أثر الارتفاع العام للأسعار تتكثف عند نشوء حالة التضخم وتقل عند انحسارها.

وتبتهت جلّ المجتمعات المهنية لهذه المشكلة، فأشارت في أطرها الفكرية للمحاسبة إلى أن فرض ثبات وحدة القياس النقدي حالة مؤقتة، فإذا ما كانت هناك تغيرات ذات أهمية نسبية في أسعار الوحدة النقدية وجب قياسها والإفصاح عنها وتبنت Fasb عام 1976م الإفصاح عن التغيرات العامة للأسعار، ولكن مع انحسار التضخم عدلت Fasb من رأيها واعتبرت الموضوع اختيارياً، كما أن الإطار النظري للمحاسبة في أمريكا Sfac أشار إلى هذه الملاحظة، ولقد حدث مثل هذا في دول عدة والاتحاد الأوروبي آخرها، والذي يلزم الإفصاح عن أثر التغيرات الخاصة والعامة في الأسعار بالإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية؛ وكما أشرنا أيضاً إلى أن الإطار الفكري للمحاسبة في السعودية يفترض ثبات وحدة القياس النقدي، إلا أنه ترك الباب مفتوحاً عند حدوث تغيرات سعرية ذات أهمية نسبية، ولم يصدر رأي مهني من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (Socpa) حول أثر تغير الأسعار العامة، على الرغم من أن العام 2008م شهد أعلى نسبة تغيرات أسعار عامة في المملكة منذ ثلاثين عاماً.

ويرجع اهتمام الأكاديميين والمهنيين بهذه الظاهرة، أن قياس صافي التغير (الدخل) كلاسيكياً قد يكون مضللاً للمستفيدين عند تغير الأسعار العام، حيث إنه في بعض الحالات ينتج أرقاماً لا قيمة لها، ولا تمتّ إلى الحقيقة بصلة.

وللتغير في أسعار وحدة القياس النقدي ثلاثة أوجه من التغيرات⁽³⁹⁾ في الأسعار، حيث تعكس تلك الأسعار قيمة البضائع والخدمات في الاقتصاد؛ فهناك التغيرات العامة والتغيرات الخاصة والنسبية في الأسعار، ويقصد بالتغيرات العامة للأسعار الزيادة أو النقص في أسعار كل أو غالبية السلع والخدمات التي يتم تبادلها في الاقتصاد، ويكون أثره مباشراً على أسعار وحدة القياس النقدي، فارتفاعها يعني حالة من التضخم لكون مردودها انخفاضاً في قيمة الوحدة، ومن ثم انخفاضاً في قوتها الشرائية، أما انخفاض المستوى العام للأسعار فيعني حالة من الانكماش في الاقتصاد من شأنها زيادة قوة وحدة القياس ومن ثم قيمة تلك الوحدة؛ وتصدر عادة دول العالم محلياً ودولياً أرقاماً قياسية فترية (شهرية، ربع

سنوية، سنوية) تسمى «الرقم الإحصائي القياسي للأسعار». ويمكن احتساب أثر التضخم أو الانكماش من خلال مقارنة هذه الأرقام بين فترة وأخرى، وهي تمثل مؤشراً قوياً عن حالة التضخم والانكماش زماناً ومكاناً.

ويقصد بالتغير في مستوى الأسعار الخاص ذلك التغير الذي يحدث في أسعار سلعة بذاتها وفي اقتصاد محدد، بل أحياناً في سوق محدد؛ وقد يتلازم ارتفاع الأسعار الخاص مع العام من حيث ارتباطهما أو قد تنعدم الصلة بينهما أحياناً، وقد تكون هناك حالة انكماش لا تتأثر معها أسعار العقارات على سبيل المثال، أو أن أسعار العقارات ترتفع من ارتفاع نسبة التضخم، وقد تعم حالة من التضخم في الاقتصاد، بينما نرى أن أسعار الأوراق المالية على ثبات أو تراجع مستمر، كما حدث لأسعار الأوراق المالية في سوق المال السعودي في النصف الأول من عام 2008م، حيث تجاوزت أسعار التضخم في السعودية 8% بينما انحسرت قيمة أسعار الأسهم بما يعادل 30%؛ وعليه فإن قياس أثر التغير في الأسعار الخاصة على التغيرات في صافي الأصول يجب أن يأخذ في الاعتبار مدى الترابط بين هذين العاملين العام والخاص.

ويعني التغير في المستوى النسبي تلك التغيرات في الأسعار القياسية الخاصة لمجموعة من السلع، كالبتروكيماويات مثلاً أو البترول أو المواد الغذائية، وعادة ما يتم تفصيل الأرقام القياسية للمستوى العام للأسعار إلى مجموعات، حيث يتم تفصيل أثر تغير الأسعار على كل مجموعة. وهنا يلزم الإشارة إلى أن التغير النسبي في أسعار المجموعة قد لا يكون مصدره فقط تغير أسعار تلك المجموعة، بل قد يكون مصدره التغير العام في الأسعار أو تغير أسعار المجموعة أو التغير الخاص لبند من تلك المجموعة. فعلى سبيل المثال القفزات الهائلة لأسعار الأسمدة الكيماوية قد يكون مرجعه زيادة الطلب على تلك المواد أو الارتفاع العام العالمي للأسعار أو ارتفاع أسعار البتروكيماويات محلياً وعالمياً.

ومهما يكن مصدر التغير في أسعار تبادل السلع والخدمات في الاقتصاد محلياً وعالمياً، فإن أثره باين للعيان على قياس التغير في صافي أصول الوحدة المحاسبية

بين فترة وأخرى. وخاصة إذا كان هذا التغير ذا أهمية نسبية عالية؛ ويؤثر بشكل مباشر على قيمة المعلومات المنتجة من المحاسبة المالية؛ وتمتلى المجالات العلمية بالأبحاث الميدانية المتعددة لقياس أثر تغير الأسعار العام والخاص والنسبي، كما أن المجمعيات المهنية أصدرت عدة نشرات تحدد أسلوب قياس أثر التغيرات السعرية المهمة؛ كما فصلت بشكل دقيق أسلوب تعديل عناصر القوائم المالية، وبعضها يتطلب الإفصاح عن أثر التغيرات في قوائم مالية منفصلة، أو بشكل عواميد، إضافة لتلك القوائم، حيث يخصص عمويد من القوائم المالية للقياس الكلاسيكي باستخدام الكلفة التاريخية وإجراءات التحقق والتغطية، وعمود آخر يعكس أثر التغير العام في الأسعار باستخدام المؤثرات العامة والنسبية وآخر يعطي القيم الحالية لعناصر تلك القوائم.

وبدراسة جّل تلك الاقتراحات والنماذج نجد جّلها تدور حول إجراءات قياس أثر التغيرات في المستوى العام في الأسعار، أما الخاصة والنسبية فكلها تدور حول أثر التقييم على قياس التغير في صافي الأصول والذي سبق استعراضه سابقاً.

ويفصل بلقاوي أسلوب احتساب أثر التغير في المستوى العام للأسعار الذي استقاه من عدة أبحاث ميدانية كما يلي⁽⁴⁰⁾:

1. تحديد معادلة قياس أثر مستوى الأسعار العام.
2. تصنيف وتحديد عناصر القوائم المالية إلى عناصر نقدية (Monetary) وغير نقدية (Non Monetary).
3. تعديل العناصر غير النقدية إلى مستوى الأسعار العام الحالي مكسب وخسارة.
4. احتساب أثر تغير الأسعار نتيجة حيازة العناصر غير النقدية.

وهناك نماذج رياضية متعددة لاحتساب أثر ارتفاع الأسعار العام، منها على سبيل المثال ما يعرف بمعادلة (Laspyres) التي تفترض أن مؤشر الأسعار يمثل

قسمة متوسط الأسعار لهذه الفترة على متوسط الأسعار، مع افتراض أن كمية البضائع والخدمات تمثل المتوسط في سنة الأساس أو:

$$I = \frac{P_c \Sigma}{P_p \Sigma}$$

إذا افترضنا أن $I =$ تمثل المؤشر و P_c أسعار السنة الحالية و P_p أسعار سنة الأساس.

وكذلك معادلة Poacher التي كتبت بنفس الطريقة مع افتراض أن المتوسط يمثل كميات البضائع والخدمات في الفترة الحالية؛ والمعادلة الثابتة التي تفترض أن المتوسط يمثل معدل الكميات المرجح خلال الفترة، ومعادلة Fisher حيث تقيس المرجح اللوغاريتمي لكل من معادلة Laspyres ومعادلة Poacher.

ومهما تعددت المعادلات والمزايا والعيوب لكل معادلة لقياس مؤشر الأسعار، فكلها تدور حول تحديد سنة الأساس، ثم نسبتها لمستوى الأسعار في السنة الحالية، فلو افترضنا أن مستوى الأسعار 100 ريال في سنة 1980م وأن مستوى الأسعار 150 ريالاً في سنة 2007م فيعني ذلك ارتفاع المؤشر 50%، كما أن هناك نشرات دورية من المؤسسات الرسمية تحدد هذه النسبة دورياً، وأشهرها نشرات Consumer Price Index (CPI) وتصدر مؤسسة النقد العربي السعودي نشرات شهرية لقياس هذه المؤشرات.

ويلزم أيضاً لقياس أثر التغيرات العامة في الأسعار التفرقة بين العناصر النقدية وغير النقدية؛ نظراً لاختلاف احتساب الأثر لكل منهما ويقصد بالأولى تلك الحقوق الواجبة التحصيل أو السداد في صورة مقدار ثابت من الوحدة النقدية، فكميتها ثابتة عدداً، ولكن قوة تلك الكمية تتأثر إيجاباً وسلباً بالتغيرات العامة في الأسعار، ومن أمثلتها النقدية وشبه النقدية والمدينون والدائنون والأوراق المالية، أما الأخرى غير النقدية فهي لا تمثل حقولاً في عدد ثابت من الوحدة النقدية وإنما تختلف باختلاف مستوى أسعارها كالمخزون والأصول الثابتة والاستثمارات طويلة

الأجل؛ ويتطلب الأمر تعديل العناصر غير النقدية للتعبير عن القوة الشرائية الحالية، بينما لا تحتاج العناصر النقدية إلى تعديل بالتغيرات في المستوى العام للأسعار، وذلك لكونها عناصر ذات سعر محدد، وتعكس أسعارها القوة الشرائية الحالية؛ إلا أن الأمر ليس بهذه السهولة، فقد يقتضي الاحتفاظ بأصول نقدية في حالة التضخم إلى خسائر تضخمية والعكس في حالة الانكماش كما أن الاحتفاظ بخصوم في وقت التضخم يعطي مكاسب سعرية والعكس في حالة الانكماش.

ويقتضي أيضاً تحديد أثر التغيرات في الأسعار العامة على العناصر غير النقدية وبعض عناصر حقوق الملكية، وذلك بإعادة احتساب قيمتها عنصراً عنصراً عن طريق قسمة مؤشر القياس العام الحالي على مؤشر القياس بتاريخ الحيازة، فلو تم شراء أرض بمبلغ 100,000 ريال حين كان المؤشر (120 عام 2000) ويراد احتساب قيمتها في عام 2008 حين وصل المؤشر إلى 180 ريالاً، تم احتساب قيمتها المعدلة بما يساوي:

$$150000 \text{ ريال} = \frac{180}{120} \times 100,000$$

أما عناصر حقوق الملكية، فيتم احتساب أثر جميع العناصر ما عدا الأرباح المبقاة بنفس الطريقة، فالأرباح المبقاة تعكس الفروق التي يتم احتساب أثر تغيراتها في عناصر قائمة المركز المالي عند تعديلها أول مرة، حيث إنه لا يحتسب مكاسب أو خسائر سعرية بعد تعديل جميع العناصر، أما في السنوات اللاحقة للتعديل لأول مرة فيتم الفصل بين الأرباح المبقاة المعدلة والمكاسب أو الخسائر من حيازة العناصر النقدية.

وأخيراً، فإن احتساب مكاسب وخسائر التغير العام في الأسعار من حيازة العناصر النقدية يتم من خلال الخطوات الآتية⁽⁴¹⁾:

1. احتساب صافي الأصول النقدية بين فترة (أ)، وفترة (ب)، فلو افترضنا أن الأصول النقدية في بداية الفترة 100,000 ريال، ونهايتها 120,000 ريال، فصافي التغير في الأصول النقدية إذاً 20,000 ريال.

2. تعديل صافي الأصول النقدية بأثر تغير المؤشر العام للأسعار، فلو افترضنا أن المؤشر كان في بداية المدة 120 ونهايتها 180 فإن صافي التغير:

$$30,000 \text{ ريال} = \frac{180}{120} \times 20,000$$

3. تعديل التوقعات النقدية المستلمة خلال الفترة بالتغير في المؤشر وإضافته إلى التغير في صافي الأصول خلال الفترة، فلو تم بيع أرض بـ 100,000 ريال عندما كان المؤشر 120، والآن أصبح 180 ليتم التعديل:

$$150,000 \text{ ريال} = \frac{180}{120} \times 100,000$$

بالإضافة إلى التغير السابق، فيكون إجمالي التغير 180,000 ريال.

$$(150,000 + 30,000 \text{ ريال})$$

4. تعديل المقدمات النقدية المدفوعة خلال الفترة بالتغير في المؤشر وخصمه من إجمالي الخطوة رقم (3) فلو تم دفع مصاريف قدرها 120,000 ريال، حين كان المؤشر 120 وأصبح في نهاية الفترة 180,000 ريال، فيكون التعديل:

$$30,000 \text{ ريال} = \frac{180}{120} \times 120,000$$

ليتم خصمه من إجمالي التأثير (180,000 - 150,000) = 30,000 ريال صافي أثر العناصر النقدية.

5. وأخيراً لاحتساب مكاسب أو خسائر الحيازة نتيجة التغير في الأسعار يتم إيجاد الفرق بين صافي الأصول النقدية أول الفترة وبين صافي قيمة الأصول النقدية في نهاية الفترة أي: (30,000 - 100,000) = 70,000 ريال وتمثل مكاسب الحيازة للعناصر النقدية؛ ويتم الإفصاح عن مكاسب وخسائر الحيازة، إما بتحميلها لدخل الفترة مباشرة أو الاقتصار على تحميل خسائر الحيازة للدخل والمكاسب لحقوق الملكية.

ويلخص الشيرازي⁽⁴²⁾ الحجج المؤيدة والمعارضة لتعديل عناصر القوائم المالية بالتغيرات السعرية العامة في أن مؤيديه يرون أن التضخم حقيقة واقعة، ومن ثم يجب تعديل عناصر القوائم المالية، وإلا أصبحت تلك القوائم مضللة في حالة الارتفاعات السعرية ذات الأهمية النسبية العالية، بالإضافة إلى أن نموذج التعديل يمثل معالجة شاملة لمشكلة تغيرات الأسعار باستقلال تام، كذلك أن التعديل يمثل أسلوباً جيداً معبراً لوحدية القياس النقدي ومن ثم يمكن تطبيق أسس المعادلات الرياضية عليها كالجمع والطرح والضرب، حيث لا يمكن تطبيق تلك الأسعار عند عدم تماثل وحدة القياس، وأخيراً يرى مؤيدو هذا الأسلوب أن النموذج الكلاسيكي يوفر درجة عالية من موضوعية القياس، وأن استخدام مؤشرات مستقلة لتعديلها يرفع من مستوى موضوعية القياس وأيضاً واقعيته.

أما معارضو التعديل، فيرون قلة فائدة المعلومات المنتجة، فهو لا يمثل علاجاً حاسماً لقياس التغير في صافي الأصول لعدم أخذه في الاعتبار التغيرات السعرية الخاصة أو إعادة التقييم، بالإضافة إلى صعوبة فهم منتجات التعديل، فهي لا تمثل إلا عكس معلومات إحصائية لا ترقى إلى مستوى واقعية القياس، فهي ليست تاريخية بحتة ولا حالية معدلة.

مما سبق يتضح أهمية قياس تغيرات الأسعار العامة على التغيرات في صافي الأصول، وخاصة في حالة التغيرات السعرية ذات الأهمية النسبية العالية، إلا أنه لا يوجد أسلوب واحد نمطي يتم من خلاله التعديل.

سادساً: التدفقات النقدية للإفصاح عن التغيرات في صافي الأصول:

تتطور المحاسبة تبعاً لنمو حاجات المستفيدين، ويلاحظ أن تغير تلك الحاجات يتبعه تغير أساليب القياس والعرض والإفصاح العام، فالمحاسبة هدفها الأساس قياس الأحداث المالية لوحدية محاسبية محددة وإيصال نتائج القياس للمستفيدين لاتخاذ القرار الاقتصادي الرشيد، ولعل من نافذة القول: إنه حتى منتصف القرن العشرين كانت قائمة المركز المالي تمثل الأداة الرئيسة التي يتم

فيها إيصال نتائج القياس للمستفيدين؛ لكونها تعطي معلومات يحتاجها الملاك للتأكد من قيام مديرها بوظيفة الرقابة والمحافظة على أصولها، وتحديد نسب السيولة وتركيب رأس المال ومصادر التمويل وغيرها؛ ولذا فإن قياس التغير في صافي الأصول مهما كان الأسلوب المستخدم سواء كلاسيكياً أو من خلال إعادة التقييم لا يمثل حينذاك إلا رابطة بين قائمتي مركز مالي لفترتين متتاليتين.

ونظراً لتطور حاجات المستفيدين وعلى الأخص تطور الأسواق المالية وتعدد أدواتها في بداية الستينيات الميلادية من القرن العشرين بدأ التركيز يتحول إلى قائمة الدخل أو بمعنى آخر تحليل أسباب التغير في صافي الأصول غير التغيرات الرأس مالية، وذلك لمعرفة مدى فعالية استخدام مصادر الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة؛ ويتم ذلك كما عرفنا من خلال قياس مدى ربحية الوحدة المحاسبية خلال الفترة، سواء أكان استخدام النظام المحاسبي بإجرائه من اعتراف بالإيراد تحققاً أم اكتساباً واستخدام التغطية والتوزيع أم استخدام نظام إعادة التقييم؛ ومع أن كلتا القائمتين ذات أهمية لمتخذي القرار الاقتصادي في وقتنا الحاضر، إلا أن بروز أهمية تحليل التدفقات النقدية (بغض النظر عن تعريفها عملياً ونظرياً) برز بشكل قوي ورسمي بداية التسعينيات الميلادية من القرن العشرين، على الرغم من وجودها عملياً ونظرياً قبل ذلك الوقت بزمن طويل، وذلك لغرض توفير معلومات ذات أهمية عن طريق التدفق الداخلي والخارجي للمصادر الاقتصادية (ممكن نقد، أو رأس المال العامل، أو جميع المصادر، لوحدة محاسبية خلال الفترة الزمنية التي يتم فيها إعداد قائمة المركز المالي والدخل). ومن المزايا الأساسية للإفصاح عن التدفق النقدي، سواء استخدم أساس النقد أو ما يماثله أو رأس المال العامل أو المصادر المالية، ومنها⁽⁴³⁾:

1. تعتمد قائمة التدفق النقدي على أسعار الخصم الحالية، ولذا فإن التحليل المالي لمكوناتها يعطي أسعاراً حالية غير مختلطة.
2. وحدة القياس النقدي متماثلة عكس وحدة القياس في القوائم المالية الأخرى غير المتماثلة.

3. لا جدل في القياس المحاسبي، حيث لا يشمل مشكلة الاعتراف بالإيراد والتغطية وتوزيع التكاليف، فكلها محيدة.
4. قدرة بياناتها على التنبؤ المستقبلي.
5. القدرة على التنبؤ بمدى استمرارية المنشأة.
6. لا تحتاج القائمة إلى أي تعديل للأسعار خاص أو عام.
7. قدرة القائمة على تحقيق رغبات المستفيدين سواء أكانوا موحيدي الرغبات أم ذوي احتياجات متباينة.
8. تعتبر معلومات التدفق النقدي أعدل في عكس واقع حال المنشأة منها عن أسلوب الاستحقاق.
9. يمكن لقائمة التدفق النقدي أن تقرب الفجوة بين نماذج الاستثمار اعتماداً على الدخل أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.

إن فكرة قائمة التدفقات ليست فكرة جديدة سواء على المستوى الأكاديمي أو التطبيق العملي، ولكنها كما يشير «Most»⁽⁴⁴⁾ من أكثر أدوات الإفصاح جدلاً وتعقيداً، ويرجع السبب الرئيس لذلك اختلاف علماء المحاسبة وممتهنيها على تحديد وتعريف التدفق أكان نقدياً أو صرفاً أو ما يشابه النقد أو التغيرات في رأس المال العامل (الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة) أو التغيرات في جميع مصادر الوحدة المحاسبية أو غيرها من التغيرات التي أثرت في أدبيات المحاسبة.

ومن هذا المنطلق نجد أن إعداد القائمة يختلف باختلاف المنطلق الأساس لتعريف ماذا يقصد «بالتغير»، ولعله يختلف عما سبق أن ناقشناه بقياس التغير في صافي الأصول، هنا يعني فقط الإفصاح عن أسباب التغير في التدفق، وليس قياسه. ويختلف أكاديمياً ومهنيماً تعريف وتحديد التدفق تبعاً لتطور حاجات المستفيدين، فيمكن أن يقصد به الأصول النقدية قصيرة الأجل القابلة للتحويل إلى نقدية بشكل سريع دون خسائر ذات أهمية نسبية، ويمكن أن ينحصر التدفق في كونه صافي الأصول النقدية، وذلك بخضم الخصوم النقدية من تلك الأصول

النقدية، ويمكن أن يعني التدفق رأس المال العامل (الأصول قصيرة الأجل - الخصوم قصيرة الأجل) وقد يعني جميع المصادر المالية، وأخيراً قد يحتوي على التغييرات النقدية فقط بما في ذلك التغيير في الصندوق والبنك من جارٍ وودائع وكذلك ما يشبه النقد.

ويشير Most⁽⁴⁵⁾ إلى أن التحليل والإفصاح عن التغييرات النقدية وجدت ملحقة في القوائم المالية لبعض الشركات المساهمة في بريطانيا منذ عام 1862م وبعض الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بنيويورك عام 1863م، كما أنها وردت في أدبيات المحاسبة منذ عام 1920م، حيث أوردها H. A. Finney في مجلة المحاسبة الأمريكية عام 1920م؛ ولم تخلُ القوائم المالية للشركات المساهمة المدرجة عن الإفصاح عن قائمة للتغيير في المركز المالي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أما من ناحية اعتبارها متطلباً مهنياً استرشادياً، فلقد وردت في توصيات Perry Mason⁽⁴⁶⁾ في نشرة أبحاث Aicpa رقم (22)، ولقد لحق ذلك التوصية غير الملزمة لـ «Apb» للشركات في المعيار رقم (3) لعام 1963م بضرورة إعداد قائمة للتغييرات في المركز المالي كملحق للقوائم المالية، إما في شكل قائمة مستقلة أو كإيضاح لتلك القوائم؛ ولقد اقترح آنذاك أن يعرف التدفق ليشمل جميع المصادر المالية، ولقد تبع ذلك بثماني سنوات اعتبار إعداد قائمة التغيير في المركز المالي قائمة مستقلة ملزمة لإعدادها لكل الشركات التي تصدر قائمة المركز المالي والدخل للعام، جاء ذلك متطلباً للمعيار Apb-19 لعام 1971م تحت عنوان «التقرير عن التغييرات في المركز المالي» كما تُبنى تعريف التدفق بكونه معبراً ومفصلاً عن كافة التغييرات المالية خلال الفترة المالية لقائمة الدخل، وترك المعيار الحرية لمعد القائمة في أسلوب عرضها ومحتواها، كما أدى في الواقع العلمي إلى صعوبة مقارنة تفاصيلها طولياً وعرضياً.

واستمر إعداد تلك القائمة من قبل الشركات الأمريكية مدة ست عشرة سنة، ثبت من خلالها أهمية معلوماتها للمستفيدين، ولكن تباين أسلوب إعدادها والفلسفة

التي بني عليها تعريف النقد حدا ب Fasb إلى إصدار معيار رقم 95 لعام 1987م تبنى فيه تعديل مسمى القائمة إلى «قائمة التدفق النقدي» «Statement Of Cash Flow» وتكون ملزمة لجميع الشركات التي تعد وتشر قوائم مالية للعامة، وحدد المعيار أسلوباً مقنناً لتعريف التدفق بكونه النقد أو شبه النقد فقط وكذلك متطلبات الإفصاح التفصيلية، وهذا ما أكدته النشرة 1-Sfac وكذلك المعيار في فقرته رقم (37). «تعطي القائمة معلومات مهمة عن أنشطة الوحدة المحاسبية في تجميع النقدية من خلال العمليات، وذلك لغرض سداد ديونها وتوزيع أرباحها أو إعادة استثمار تلك النقدية لغرض النماء، أو معلومات عن أنشطتها المالية، وكذلك استثمار وصرف نقديتها، كما تعطي معلومات مهمة عن متحصلاتها النقدية ومدفوعاتها، مما يعطي المستفيد معلومات مهمة لتقييم سيولة الوحدة وملاءتها المالية وربحياتها وتقييم أخطارها».

ومن هنا يتضح أن المعيار 95 حدد الأهداف الأساسية لقائمة التدفقات النقدية «النقد كأساس لإعدادها» في تقديم معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للوحدة والإفصاح عن معلومات عن الأنشطة التمويلية والاستثمارية، وذلك بغرض مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تحديد مقدرة المنشأة على تحقيق تدفقات نقدية موجبة في المستقبل ومقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها ودفع التوزيعات النقدية وكذلك بيان أسباب الاختلاف بين الدخل المحاسبي والمدفوعات المتعلقة بالدخل وتحديد الإفصاح عن الاعتبارات النقدية وغير النقدية لعمليات الوحدة الاستثمارية والتمويلية.

وفي السعودية شمل معيار العرض والإفصاح العام متطلباً إرشادياً لإعداد قائمة التغير في المركز المالي، معداً على أساس التغير في المصادر المالية، ولقد تم تعديلها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 5/2/7 وتاريخ 1997/3/18م، بعد أن صدرت المعايير الدولية والأمريكية وعلى الأخص Fasb-95 لتكون قائمة التدفق النقدي «Statement Of Cash Flow» معدة على أساس النقد أو ما شابهه ولتكون إلزامية لجميع الشركات التي تصدر قوائم مالية للعامة، وأن تمثل هذه القائمة الثالثة في الترتيب بعد قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

ولكون معايير المحاسبة الدولية والمحلية متشابهة في تبويب القائمة وكذلك في أسلوب إعدادها، نستعرض أدناه المتطلبات، كما حددها معيار العرض والإفصاح السعودي في الفقرات من (619-626):

- يلزم المعيار كل منشأة بإعداد قائمة التدفق النقدي لكل مدة محاسبية تعد عنها قوائم مالية. ويجب أن تبين قائمة التدفق النقدي شرحاً للتغير في النقد والأموال المماثلة كالاستثمارات القصيرة الأجل العالية السيولة والقابلة للتحويل إلى مبالغ نقدية بقيم معلومة، شريطة أن يكون تاريخ استحقاقها من القرب، بحيث يكون خطر التغير في قيمتها ضئيلاً.
- يجب أن تبين القائمة أيضاً كافة التدفقات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وصافي تأثيرها على النقد والأموال المماثلة للنقد خلال الفترة المحاسبية، ويجب أن يتساوى رصيد أول المدة للنقد أو ما يماثله مع الأرصدة المتشابهة معها في قائمة المركز المالي.
- يجب أن تشمل الأنشطة التشغيلية تسليم أو إنتاج البضائع بغرض البيع أو تقديم الخدمات، أي بمعنى آخر النقد المستلم أو المستخدم في أنشطة التشغيل، بحيث يشمل التدفق النقدي الناتج من الأنشطة التشغيلية محصلة العمليات المالية والأحداث المكونة للدخل من الأعمال التشغيلية، ومن الأمثلة على التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة المتحصل من بيع السلع وتقديم الخدمات وعوائد القروض ومن التدفقات التشغيلية الخارجة تكاليف البضائع المباعة والمدفوعات للرواتب والفوائد المدفوعة.
- يتطلب المعيار عرض التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية في قائمة التدفق النقدي بشكل تفصيلي مع تحديد مصادر الاستثمار، ويقصد بالأنشطة الاستثمارية تلك المتعلقة بمنح القروض وتحصيلها وبيع وشراء الأصول الاستثمارية والأصول غير الملموسة والاستثمارات والأصول الأخرى المنتجة والمستخدم في إنتاج السلع أو الخدمات.

□ يشمل القسم الثالث من القائمة عرضاً للتدفق النقدي من الأنشطة التمويلية وتشمل تلك الأنشطة الحصول على الموارد من مالكي المنشأة وسدادها بما في ذلك الحصول على الموارد من الدائنين وتسديدها لهم سواء اقتراضاً أو سداداً، ومن أمثلة ذلك المتحصلات من إصدار الأسهم أو السندات أو مصادر التمويل الأخرى والمدفوعات في شكل توزيعات الأرباح أو تخصيص رأس المال أو سداد القروض طويلة الأجل.

□ لم يتطلب المعيار طريقة محددة لعرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، ولكن على الشركة أن تختار الطريقة الملائمة لها طبقاً لإجمالي مصادرها الرئيسية أخذاً في الاعتبار أن تتيح القائمة للمستفيدين فرصة تقييم أثر الأنشطة على المركز المالي ونتائج الأعمال وحجم النقد وما يمثله، بالإضافة إلى تقييم العلاقة بين تلك الأنشطة. ويلزم المعيار الإفصاح عن مكونات النقد في الصندوق ولدى البنوك وما يمثله وكذلك السياسة المحاسبية في تحديد التماثل وعمليات الاستثمار والتمويل التي لا يترتب عليها تسليم أو دفع نقد خلال الفترة المحاسبية كتحويل السندات إلى أسهم أو استثناء الأصول بالدين أو التبادل.

□ لم يحدد المعيار طريقة لإعداد قائمة التدفق النقدي، ولو أن الفقرة رقم (621) من المعيار تفضل الأسلوب المباشر عن الأسلوب غير المباشر كأساس لإعداد القائمة؛ ويبدأ عادة في الأسلوب المباشر بالحصول على العناصر النقدية للأنشطة التشغيلية من مكونات أساس الاستحقاق لصافي الدخل، ويتم ذلك من خلال تحويل مكونات الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، وتمثل تلك الحسابات عادة تلك التي جعلت مدينة أو دائنة عند تسجيل عمليات تؤثر على القائمة، وتشمل عمليات مع أطراف خارج المنشأة وقيود التسويات وتكلفة المبيعات ومصروفات التشغيل وحسابات الأصول والخصوم المتعلقة بها كحسابات المدينين والمخزون والدائنين والمصروفات المستحقة، فعلى سبيل المثال يمكن الحصول على

صافي النقدية المحصل من العملاء عن طريق إضافة رصيد أول الفترة للمدينين إلى صافي المبيعات مطروحاً منه رصيد المدينين في نهاية الفترة أخذاً في الاعتبار الديون المعدومة إن وجدت، كما يمكن الوصول إلى النقدية المدفوعة للموردين بإضافة كلفة المبيعات إلى مخزون آخر المدة ورصيد الدائنين أول المدة وطرح الاستهلاك ومخزون أول المدة ورصيد الدائنين آخر الفترة.. وهكذا.

أما الطريقة غير المباشرة فتبدأ برقم صافي الربح من العمليات المستمرة، ويتم تعديله بالتغيرات في الحسابات ذات العلاقة بالتشغيل كالمخزون والدائنين والمصروفات والمكاسب والخسائر غير النقدية، فيتم إضافة البنود غير النقدية التي طرحت من أجل الوصول إلى صافي الدخل لتحديد صافي التدفقات من التشغيل، كما يتم طرح البنود غير النقدية التي أضيفت عند تحديد صافي الربح لتحديد صافي التدفقات النقدية من التشغيل عن هذه البنود.

